جامعة يحـي فـارس المديـــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

السنة الثانية ماستر محاسبة

الموضوع:

دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة ملبنة طوملي بوسكن المدية

دراسة حالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة

من إعداد الطالبين :

- تويمر رشيد
- بابا بركاهم

تحت إشراف الدكتور(ة):

داود خيرة

الأستاذ	الدرجة العلمية	الرتبة
د.زاهي محمد لمين	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
د.داود خيرة	أستاذ محاضر –أ–	مقررا ومناقشا
د. زرواطي محمد	أستاذ محاضر –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه على النعم التي وهبنا ياها ووفقني لهذا

أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل "د. داود خيرة" التي لم تبخل علينا في التوجيهات القيمة والآراء السديدة.

كما أشكر جميع عمال ملبنة طوملي فرع المدية على مساعدتنا في الدراسة التطبيقية؛

ولا يفوتنا من هذا المنبر أن نشيد بالدور الكبير والعمل الجليل للجنة المناقشة؛

نتقدم لهم بفائق الشكر والإحترام على مناقشتهم وتقييمهم؛

أشكر كل من ساهم ودعمني في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد فجزاهم الله كل خير.

الإهداء

مرَت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلكَ حاولنا أن ننخطاها بثبات بفضل من الله ومنِه

إلى أبويّناَ، إخوتنا، أولادنا وأصدقائنا، فلقد كانوا بمثابة العضد والسند في سبيل إستكمال البحث ومدِنا بالمعلومات القيِّمة...

نهدي لكم بحث تخرُجنا.....

داعيين المولى - عزَ وجلَ - أن يُطيل في أعماركم، ويرزقكم بالخيرات.

رشيد بركاهم

الملخص

يعد الإفصاح المحاسبي أحد الأدوات التي تساعد في تفعيل الحوكمة في الشركات والمؤسسات، حيث يعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية بصورة مفصلة وشفافة أمراً حيوياً لممارسة الحوكمة السليمة. ويساعد الإفصاح المحاسبي على تحفيز المسؤولية المالية لدى الإدارة والمراقبة وتعزيز مصداقية الشركة ومن خلال تزويد المستثمرين والجمهور بالمعلومات الدقيقة والشفافة والمناسبة عن حالة المؤسسة وأدائها، يساعد الإفصاح على تعزيز الثقة والاعتمادية. وبهذا الشكل، يساعد الإفصاح المحاسبي على تمكين الجميع من فهم أساليب إدارة المؤسسة وأعمالها ويتيح لهم اتخاذ القرارات الصحيحة في هذا الصدد.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، تفعيل الحوكمة الشركات، المعلومات المحاسبية والمالية، الثقة والاعتمادية

Abstract:

Accounting disclosure is one of the tools that help in activating governance in companies and institutions, as the disclosure of accounting and financial information in a detailed and transparent manner is vital to the practice of sound governance. Accounting disclosure helps stimulate financial responsibility in management and control and enhances the company's credibility, By providing investors and the public with accurate, transparent and appropriate information about the status and performance of the institution, disclosure helps to enhance trust and reliability. In this way, accounting disclosure helps to enable everyone to understand the organization's management methods and business and allows them to make the right decisions in this regard.

Keywords: accounting disclosure, activation of corporate governance, accounting and financial information, trust and reliability

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر	–
إهداء	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الأشكال والجداول	–
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات	
تمهيد	9
المبحث الأول: الخلفية الفكرية لحوكمة الشركات	10
المطلب الأول: حوكمة الشركات (النشأة، عوامل زيادة الإهتمام، النظريات المفسرة)	10
المطلب الثاني: ماهية حوكمة الشركات	19
المبحث الثاني: حوكمة الشركات (مبادئها، محدداتها، اطرافها ومؤشرات قياسها)	34
المطلب الأول: محددات ومبادئ حوكمة الشركات	34
المطلب الثاني: مؤشرات قياس حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها	47
خلاصة الفصل	55
الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل الحوكمة	
تمهيد	57
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي	58
المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	58
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	61
المطلب الثالث: تأثير حوكمة الشركات علي الإفصاح المحاسبي	75
المبحث الثاني: دور الإفصاح عن المعلومات في تفعيل مبادئ الحوكمة	77

المطلب الأول: دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات	77
المطلب الثاني: شروط جودة الإفصاح بما يؤدي إلى تفعيل الحوكمة	80
خلاصـــــة الفصـــــل	85
الفصل الثالث: دراسة حالة ملبنة طوملي	
تمهيد	87
المبحث الأول: بطاقة فنية عن ملبنة طوملي TOMLAIT	88
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة ملبنة طوملي" TOMLAIT	88
المطلب الثاني: نشاط الشركة	91
المطلب الثالث: عرض تفصيلي للهيكل التنظيمي	93
المبحث الثاني : الدراسة الميدانية	99
المطلب الأول: إعداد الاستبيان وطرق توزيعه	99
المطلب الثاني: تحضير الاستبيان وتحليله	100
المطلب الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة	103
المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	110
المطلب الأول: وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	110
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة	119
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية	122
خلاصة الفصل	126
الخاتمة	128
قائمة المصادر والمراجع	131
الملاحق	–

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
.1	خصائص حوكمة الشركات	39
.2	المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات	47
.3	مبادئ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لحوكمة الشركات	54
.4	الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	66
.5	وثيقة تبين الموقع الجغرافي للمؤسسة	99
.6	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	105
.7	كمية الحليب الخام المجمع	109

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
.1	تجهيزات المؤسسة	90
.2	عدد الأبقار المنتجة للحليب والكمية المجمعة باللتر	91
.3	عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة	102
.4	اختبار كلمجروف–سميرنوف K–S) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة	104
.5	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.	107
.6	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور نفسه	107
.7	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان	108
.8	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحاور والدرجة الكلية للاستبيان	109
.9	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	111
.10	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	112
.11	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	114
.12	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي	115
.13	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المسمى الوظيفي	117
.14	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة	118
.15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات	120
.16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور محور قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح	122
.17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الأولى	124

18.	المتوسطات الحسابية	125

مقدمـــة عامـــــة

حوكمة الشركات تعني شكل وطريقة الحكم أوالإدارة الرشيدة وأطرها وآلياتها، وحوكمة الشركات أي إدارتها – مصطلح أظهرته بعض التغيرات غير المستقرة، وبعض الاضطرابات العنيفة التي اجتاحت بعض أسواق المال والشركات العالمية والمحلية خلال فترة التلاعب بالقوائم المالية، وعدم الشفافية، وهضم حقوق المساهمين، وعدم وجود هيكل إداري سليم، مما ترتب عليه بعض الانكماش في الاستثمار في بعض الشركات نتيجة للهزات والخسائر المالية التي لحقت بها جراء الفساد المالي والإداري الذي ألمت بعملياتها ومع ظهور مفهوم العولمة والاقتصاد الحر وظهور بعض الشركات العالمية الكبرى، بحيث بدأ بعض المساهمين في البحث عن الشركات ذات الهياكل الإدارية السليمة وذات الأنظمة المحاسبية السليمة ولا سيما بعد الانهيارات المالية وإفلاس بعض الشركات العالمية خاصة في دول شرق آسيا، دول أمريكا اللاتينية والشركات الأمريكية في عام 2001م وأيضا ظهور الأزمة المالية العالمية 2008؛

فالتطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية، بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، فتطبيق حوكمة الشركات بشأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة فإذا كان الإفصاح هو احد أهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، وعليه فإن هذه الدراسة توضح الدور الذي يلعبه الإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات وباعتبار أن تساؤلات الدراسة تتضمن التوجه إلى

لُب، المشكلة وعليه يمكننا مناقشة الإشكالية التالية:

أولا: إشكالية الدراسة

كيف يمكن الاستفادة من الإفصاح المحاسبي بما يؤدي إلى تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

- ما هي أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالحوكمة؟
- ما هي محددات جودة الإفصاح المحاسبي بما يؤدي على تفعيل حوكمة الشركات؟
- ما طبيعة الإفصاح المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة على حوكمتها؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

ومن اجل دراسة الإشكالية المطروحة، قمنا بتبني فرضيات بهدف تحديد مجال بحثنا وهي بمثابة إجابة مؤقتة عن التساؤلات المطروحة أعلاه وهي كالتالي:

تعتبر الأزمة المالية والانهيارات المؤسسية من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالحوكمة؛ من محددات جودة الإفصاح المحاسبي بما يؤدي على تفعيل حوكمة الشركات دوره في فرض الرقابة على المؤسسة؛

الإفصاح المحاسبي المطبق في المؤسسة محل الدراسة يمكن أن يؤثر بالإيجاب على حوكمتها.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية عملنا هذا في إضافة جديدة ومساهمة بناءة في إثراء موضوع الحوكمة والإفصاح الذي يعتبر من أهم الأسس المعتمدة في أداء الأعمال، وكذلك إبراز أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ومساهمتها في زيادة الثقة في الإفصاح المحاسبي وفي جودة التقارير المالية، كما تأتي أهمية الدراسة من حيث تناولها موضوعا معاصرا

ببين محددات جودة الإفصاح في تفعيل الحوكمة والشروط والمعلومات الواجب الإفصاح عنها لبناء الثقة مع المساهمين داخل المنشأة.

رابعا: أهداف الدراسة

بطبيعة الحال لكل بحث أهداف مرسومة ومحددة مسبقا واهدافنا لهذا البحث تتمثل في مايلي:

- التعرف على الجوانب الفكرية للحوكمة؛
- الوقوف على دور الإفصاح وتفعيله للحوكمة؛
- التعرف على مدى العلاقة بين الإفصاح والحوكمة، ومدى التفاعل بينهما.

خامسا : أسباب اختيار الموضوع

لكل باحث أسباب ودوافع اختياره لموضوع البحث وأسباب اختيارنا لموضوعنا هذا:

- أهمية الحوكمة في الأعمال وتأثيرها على نجاح الشركات؛
- يعد هذا الموضوع مهما وحيويا في الوقت الحالي البحث في موضوع الحوكمة والإفصاح؛
- أهمية الموضوع تحتاج إلى بحوث مستقبلية لتحسين عمليات الحوكمة وتعزيز الثقة في الأعمال التجارية؛
- يعتبر هذا النوع من المواضيع أحد أهم المواضيع الحديثة في العالم ككل؛
- ارتباط الموضوع بالتطورات التي يشهدها العالم في مجال الحوكمة وظهور الأزمات المالية التي سببت أزمة ثقة ونقص في مبدأ الإفصاح.

سادسا: منهج الدراسة

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية، ويتم ذلك من خلال:

الجانب النظري: في هذا الجانب تطرقنا إلى عرض فصلين والتي تتمثل في:

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

الفصل الثاني : الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل الحوكمة

أما الجانب التطبيقي: يتضمن استبيان تم توزيعه على موظفي مؤسسة طوملي بلدية بوسكن بالمدية للاستفادة من خيرتهم ومعلوماتهم في مجال الإجابة على مشكلة الدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في الكتب والدوريات تم الاطلاع على عدد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل الموضوع؛

دراسة حماش عومرية (2013-2014)، اثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

تناولت هذه الدراسة تسليط الضوء على مفهوم حوكمة الشركات بصفة عامة، وبيان عمق فهم الحوكمة وتأثيرها من خلال العلاقة المتداخلة بين آليات الحوكمة وكل من الإفصاح والمعلومات المحاسبية، وبيان مدى تأثير لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح في القوائم المالي؛

دراسة قاضي فاطمة الزهراء (2012-2013)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية:

- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى التعريف الفكري للحوكمة والتطرق إلى كل ما يشمل موضوع الحوكمة من آليات ومبادئ والنظرة المحاسبية لها، بالإضافة إلى إبراز العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومبادئ الحوكمة، وكذلك انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح وجودة التقارير المالية؛
- ✓ دراسة فاتح بالوضاح محمد براق، حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر –دراسة آن سي أروبية في مجال حوكمة المؤسسات؛

وتشمل هذه الدراسة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجزائر وأثرها على فعالية الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، والعلاقة بين الحوكمة والإفصاح ومعرفة تطبيق المؤسسات الجزائرية لمبادئ الحكم الراشد للمؤسسة وقدرته على إعطاء معلومات ذات جودة عالية مع مقارنتها مع الجوانب المحاسبية وآليات تطبيقها.

ثامنا: هيكل البحث

بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا في حدود الإشكالية المطروحة، تم تناول الدراسة من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث برز فيها أهم الأبعاد الفكرية والتنظيمية المتعلقة بالحوكمة والتي شملت المفهوم والخصائص ودوافع الظهور، بالإضافة إلى النماذج وآليات التطبيق.

أما **الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل الحوكمة** حيث ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين الأول يتناول طبيعة الإفصاح من مفهوم وأسس أنواع ومستويات وأهمية، إضافة إلى العوامل المؤثرة فيه والجهات المستفيدة منه، أما المبحث الثاني فيتم التطرق

فيه إلى دور الإفصاح وتفعيله لحوكمة الشركات أما الفصل الثالث: دراسة حالة لملبنة طوملي؛

من خلاله حاولنا ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وذلك من خلال استبيان تم توزيعه في ملبنة طوملي بولاية المدية نبين فيه أهم ما توصلنا إليه.

تاسعا: صعوبات الدراسة

تعتبر صعوبات بحث دور الإفصاح في تفعيل الحوكمة واسعة وتتنوع، ومن بين هذه الصعوبات:

- ✓ قلة المصادر المتاحة الخاصة بالموالمراجع العلمية التي تتحدث عن دور الإفصاح في تفعيل الحوكمة، وذلك لأن هذا الموضوع لا يزال مستجداً في الدراسات والأبحاث العلمية.
- ✓ صعوبة تحديد مفهوم الإفصاح وتحديد حدوده، فإن الإفصاح يتضمن الكثير من الجوانب والعوامل المختلفة، ولذلك يشكل تحدياً في تحديد نطاق الدراسة.
- ✓ صعوبة الحصول على بيانات موثوقة ومتوفرة لدراسة العلاقة بين الإفصاح وتفعيل الحوكمة، حيث يمكن أن تتوفر بيانات متاحة، ولكن قد تكون بيانات ضعيفة وغير كافية للرد على الأسئلة البحثية بشكل كاف.
- ✓ صعوبة مقارنة النتائج البحثية والتحليل بين الدراسات السابقة، لأن الدراسات والبحوث في هذا المجال يمكن أن تنصب محورها حول جوانب مختلفة في علاقة الإفصاح بتفعيل الحوكمة.
- ✓ صعوبة اختيار الطريقة البحثية المناسبة للدراسة، حيث يمكن أن تكون هناك طرق مختلفة لدراسة دور الإفصاح في تفعيل الحوكمة، وحسب الهدف المنشود يتم اختيار الطريقة البحثية المناسبة.

الفصل الأول

الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمهيد:

إن ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى ضعف الرقابة وتساهم في انتشار الفساد وانعدام الثقة ويتم معالجة ذلك بإتباع المبادئ السلمية لتسيير الشركات وإيجاد الوسائل اللازمة لمكافحة الفساد وسوء الإدارة، وتشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، وقد أصبحت حوكمة الشركات (governance corporate) من الموضوعات الهامة لكافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة ألازمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق أسيا وبريطانيا .

يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة الشركات وما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى المؤسسات والدول على حد سواء، كما أن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية وتعقيدا في قطاع البنوك من الأنظمة الأخرى، حيث تحتوي البنوك على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في الأنظمة الأخرى، وسنعالج هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: الخلفية الفكرية لحوكمة الشركات

المبحث الثاني : حوكمة الشركات(مبادئها، محدداتها، اطرافها ومؤشرات قياسها)

المبحث الأول: الخلفية الفكرية لحوكمة الشركات

بعد التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في العالم ونتيجة للأزمات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات الكبرى مثل فضيحة بنك الائتمان والتجارة الدولي، وأزمة المدخرات والقروض في الولايات المتحدة والفجوة القائمة بين مكافآت الإدارة وأداء الشركات، ظهر مصطلح حوكمة الشركات إذ يرجع البعض السبب الرئيسي لانهيار تلك الشركات إلى عدم الأخذ بمبدأ الحكم الرشيد للشركات مما جعلها تنهار وتعلن إفلاسها كما أن غياب الحوكمة أدى إلى فقدان الثقة بين الإطراف الأساسية في الشركات أي بين الإدارة وحملة الأسهم نتيجة نقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية عن الأوضاع المالية لتلك الشركات.

المطلب الأول: حوكمة الشركات (النشأة، عوامل زيادة الإهتمام، النظريات المفسرة)

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وتبعتهم أمريكا التي شهدت هي الأخرى مؤخرا انهيارات مالية ومحاسبية خاصة خلال العام 2001 ،كان من أبرزها أزمة شركتي أنرون و ورلد[1].

[1]– طالب علاء فرحان، ايمان شيحان المشهداني الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشرو التوزيع، عمان – الأردن، ص 27.

الفرع الأول: نشأة الحوكمة

أولا: الجذور الإسلامية للحوكمة

الحوكمة طبقا لمفاهيمها ومبادئها إلى تحقيق وحماية مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، وهي في نفس الأهداف التي وضعت من أجلها الشريعة الإسلامية، في هذا الصدد يقول العز بن عبد السلام العالم الدمشقي(المتوفي سنة660 هجريا) " والشريعة كلها مصالح إما تدرأ مفاسد أو تجلب مصالح"[1]؛ ويقول الشاطبي (المتوفي سنة 790 هجريا) العالم الأندلسي الإسلامي الشهير الذي وضع نظرية متكاملة لمقاصد الشريعة الإسلامية: "إن وضع الشرائع إنما هو لصالح العباد في العاجل والآجل معا".

كما روي عن الرسول صلى الله عليه الصلاة والسلام أنه: جاءه شاب يريد أن يأخذ الصدقة فرآه الرسول صلى الله عليه ولآله وسلم قوي البنيان، فدله على العمل لكن من خلال أنه أشركه في رأس المال، "أفي بيتك شيء"، قال حلس وقعب،- أدنى الأشياء- ، قال: ائتني بهما"، فباعهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسجد، لا على نية أنه يريد فقط أن يبيع المتاع، بل ما يزيد[2].

إذ شاركه ودفع نصف رأس المال –صاحب العمل- ونصف رأس المال–المجتمع، ثم قال له": اشتري قدوما وائتني"، إذا أعطاه المال ليشتري أداة العمل، ويحضر إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، فهي المراقبة والمتابعة؛

[1]- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري(دراسة مقارنة) الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006 ،ص16.

[2]- يزيد غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة الشركات، دار الجامع للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص21.

شد النصل بيده عليه الصلاة والسلام، قال:" اذهب واعمل 15 يوما ثم ائتني؛ لكي يرى المردود إذا فالحوكمة مبدأها من الأصل النبوي في المتابعة، في الرقابة، في التوجيه في الإشراف، في الإدارة، وبالتالي تظهر لنا الجذور الإسلامية لهذا المبدأ الإداري الذي يتغنى به الغرب كما يمكن التأكيد على أن الله تعالى قدم لنا أفضل مثال وتحقيق لنظرية الوكالة التي تعتبر من النظريات التعاقدية التي تبنى عليها الحوكمة الغربية، وذلك في قوله تعالى: (قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم). (سورة يوسف، الآية 55) فسيدنا يوسف كان مسيرا لثروة هائلة ولم يكن هو بمالكها (إثبات وجود طرفي الوكالة: الرئيسي والعون)، ورغم ذلك لم يرد وأن حدثت مشاكل نتيجة عملية إدارته لهذه الثروة مع أي طرف كان إن هذه الأدلة تعتبر عينة فقط على الدليل إسلامية نظام الحوكمة.

أولا: الأحداث الدولية

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرقي أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين وكذلك ما شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمات مالية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا[1].

كانت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت بدول جنوب شرقي أسيا ومنها ماليزيا، وكوريا، واليابان عام 1997، فقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقات مالية كادت أن تطيح بها، مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع أصحاب العلاقة في الشركة، وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من

[1]–عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجيستير، تخصص مالية ومحاسبة، علوم الإقتصاد، جامعة المدية، 2008– 2009،ص7.

الدول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي؛[1]

وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل اقل تكلفة من الاستدانة فاتجهت إلى أسواق المال؛ وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين والى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية.[2]

أ-الشركات المتعثرة وعلاقتها بحوكمة الشركات

لقد لعبت الشركات العالمية التي افلست دورا مهما للاهتمام بالحوكمة حيث تبين ان احد اهم الاسباب التي دعت المنظمات العالمية للاهتمام بحوكمة الشركات هو افلاس اكبر الشركات العالمية والتي كانت بسبب عدم تطبيق حوكمة الشركات حيث تعد فضيحة شركة انرون للطاقة الكهربائية وشركة وورلد كوم الدافع الى اصدار(Oxley Sarbanis) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد الإداري في عام 2002 كما ادت فضيحة شركة ماكسوال الانجليزية قانون سربانز- اوكسلي وبنك بارنج الى اصدار تقرير (كادبوري Cadbury)؛[3]

[1] -محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص13-14.

[2]- مركز ابوظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم، نشرة اقتصاديه، بدون سنة النشر، ص5-6.

[3] - علي احمد زين، د حسني عبد الجليل صبيحي، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الاصالح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، مصر 2006 ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2009 ،ص.73.

كما ادت الازمات النقدية العنيفة في دول جنوب شرق آسيا الى تطبيق مبادئ مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ب- الأزمات المالية

تعرف الأزمة المالية على أنها هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول أما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات او بنايات وإما الأصول مالية، وهي حقق ملكية لراس المال المادي، مثل الاسهم وحسابات الادخار مثلا، او الحقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنفط او العملات الاجنبية مثلا)، فإذا انهارت قيمة الاصول ما فجأة، فان ذلك يعني افلاس او انهيار قيمة المؤسسات التي تمتلكها؛

قد يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في اسعار الاصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية مثلا والفقاعة المالية او السعرية او فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع او اكثر من الاصول المالية او المادية بأسعار تفوق اسعارها الطبيعية اوالحقيقة.

ثانيا: العولمة

امتاز القرن الواحد والعشرين بأنه عصر العولمة التي تعني تحويل العالم إلى قرية صغيرة، وذلك باستخدام وسائل الاتصال المتطورة، التي تمكن الفرد عموما والمستثمر خصوصا من معرفة أحدث المستجدات العالمية في لحظتها، بالإضافة لحالات التكامل والاندماج التي تعيشها قارات كثيرة من العالم وما يرافقها من إجراءات مثل تحرير الاقتصاد وتدويله وتسهيل حركة رؤوس الأموال، بالإضافة إلى الحالة التنافسية التي

فرضت على اقتصاديات دول العالم، هذا قد يتطلب وضع قواعد موحدة تحكم إدارة المؤسسات الاقتصادية تربط بين الشركة الأم والشركات التابعة[1].

ثالثا:العوامل الاقتصادية

تتمثل هذه العوامل في طموح الدول الى استقرار أسواق رأس المال لديها وجذب رؤوس الأموال، وتعزيز فرص العمالة وتحقيق أعلى معدلات نمو اقتصاد ممكنة وتنمية استثمارا، بالإضافة إلى تحسين وتعزيز الثقة الدولية اقتصاديا ومؤسسيا بغرض الاستفادة ما أمكن من المؤسسات والصناديق المالية الدولية[2].

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات

1. نظرية حقوق الملكية

تبحث نظرية حقوق الملكية على فهم الوظائف الداخلية للمؤسسات اعتمادا على مفهوم حق الملكية، في هذا السياق يشير (Ammann) أن من النظرية فهم كيف يؤثر حق الملكية على النظام الاقتصادي[3].

يعتبر كل من (Densetz et Alchia1972) أن فعالية المؤسسة يخضع لتعريف حقوق الملكية، لأن هذا الأخير يحدد شروط امتلاك الفائض الناتج عن نشاط الإنتاج. والمشكل معقد لما يكون هناك انفصال بين مالك رأسمال والمسير.

[1] –.صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة –مع التركيز على التجربة الجزائرية–، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 19–20 نوفمبر 2013.

[2] – صبايحي نوال، المرجع نفسه ص05.

[3] – طارق عبدالعال حماد، حوكمة الشركات الأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005 ،ص 149.

يوجد تفرقة حول حقوق الملكية، حيث تصنف لثلاثة أصناف[1]:

- حق الاستعمال :(L ùsus) تعني حق استعمال المواد؛
- حق الاستغلال): (Le fructus) مرتبطة بحق استغلال المواد؛
- حق الإفراط (L' abusu) : تعني حق بيع المواد.

صنف كل من (pejovich et Furubotn)، ملكية المؤسسات إلى الأنواع التالية:

أ- **المؤسسة الرأسمالية:**

يكون كل من حق الاستعمال والاستغلال والإفراط من حق شخص واحد، ويوجد حالتين[2]:

-لما يكون المالك هو المسير، إذ لا يوجد فصل بين وظيفة القرار وتوظيف الملكية هذا ما يجعل المؤسسة الرأسمالية أكثر نجاعة؛

-في وجود المسير والمالك، تشكل المؤسسة الرأسمالية تنظيم فعال، لان آلية الحوكمة تسمح بمراقبة متخذي القرارات والحث على التسيير لصالح المساهمين، والمسير يعتبر كدائن داخلي متبقي créancier revenu résidulel تحت هذا المصطلح يتم تقسيم المداخيل المتبقية) يعني الفائض غير المصرح عنه في العقد بين المسير والمساهمين، الأولوية تكون للدائنين الخارجيين لذا ينتظر المساهمين رفع المداخيل لرفع أجرة المسير وزيادة منفعة المساهم.

[1]- نفس المرجع السابق،ص 151.

[2] -إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2009 ،ص.80

ب- **المؤسسة التي يسيطر فيها المسير:**

تقسم حقوق الملكية، حيث المالك له حق الإفراط واستغلال المنتج مثلا له الحق في بيع أسهمه؛ أما المسير يملك حق الاستعمال لقيامه بالتسيير اليومي المؤسسة.

هذا التقسيم لحقوق الملكية قد يسبب نزاع المصالح (intérèts conflits Des) بين المالك والمسير.

المسير لا يملك رأس المال لذا لا يبحث عن رفع قيمة الثروة لصالح المساهمين، فالربح عند المسير يكون في ستقلاليته وتعزيز مكانته من جهة، قدم Williamson تحليل فيما يخص تقسيم حق الملكية الذي يشغل المسير حيث قد[1]:

- ✓ يبحث المسير على رفع أجره كلما رفع فائدة المساهمين؛
- ✓ يبحث المسير على رفع أجره، لكن دون الاهتمام بمصلحة المساهمين؛
- ✓ يوظف المسير الشخصية من أجل زيادة استهلاكه في وجود إمكانية ضرر المساهمين.

ج- **المؤسسة العمومية:**

كون حق الاستعمال جماعي، من قبل مجموعة العمال، أما الاستغلال والإفراط يكون ملك للدولة، أوالسلطة العمومية. هذا النوع من المؤسسات يكون ذات طبيعة غير ناجعة، يرى (Gomez) في هذا السياق[2] :

[1]- المرجع نفسه، ص 81.

[2] - مرجع سابق الذكر، مصطفى حسن بسيوني السعدني، ،ص.147.

أن كل العمال لهم فوائد لما تكون المؤسسة متطورة، لكن كل واحد يفضل تقديم عمل أقل".حسب هذه العقلانية يوجد عدم الترابط بين مستوى الأجر والجهد الفردي المبذول.

د-**المؤسسة التعاونية:**

حق الملكية يكون جماعي،لا يوجد ملاك حقيقيون، مما يميز غياب الرقابة الفعالة للتسيير، وبما أن حق الاستغلال يكون جماعي للعمال والمسيرين فقد تكون عدم النجاعة في هيكل المؤسسة.

الانهيارات المؤسسية:

أدت الانهيارات المالية التي تعرضت لها المؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم مثل ما حدث لشركة Enron للطاقة وشركة Worldcom للاتصالات والشركة الأوروبية للأغذية Parmalat ، إلى زيادة الاهتمام بدراسة وتحليل الأسباب التي أدت إلى حدوث تلك الفضائح، وتبين أن سبب الانهيارات المالية هو ليس الخلّل بمعايير المحاسبة ولكن في السلوكيات المطبقة، ففي قضية "إنرون" ظهر أن معايير المحاسبة كانت تنص على آليات معينة يجب إتباعها عند إنشاء شركة ذات أهداف محدّدة، إلا أن إدارة المؤسسة لم تلتزم بها، كذلك غضّ مراجعهم الخارجي آرثر أندرسون الطرف عن عملية التقيد بمعايير وأخلاقيات المهنة، وفي كلا الحالتين اتبعت الإدارة ومراجعها أسلوب غير أخلاقي ساهم في انهيار المؤسسة وهذا دفع الحكومة الأمريكية إلى إصدار قانون **(Sarbanes _ Oxley Act of 2002)**، والذي أحدث تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال بشكل عام وبيئة مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص، وألزم المؤسسات المدرجة

بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده كدعامة الحوكمة المؤسسات[1].

المطلب الثاني: ماهية حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليل ووضع معايير محددة لتطبيقه ومن هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك التسويات الدولية" **BIS**" ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات

حوكمة الشركات تعنى بالعلاقة بين مختلف المشاركين في تحديد اتجاه أداء الشركات، وهم جملة الأسهم، وإدارة الشركة، ومجلس الإدارة[2] وحوكمة الشركات تشمل كل شيء يستخدم لتشغيل الشركة على أساس يومي، وكذلك وضع أهدافها طويلة الأجل،[3] وهذا يشمل سياسات التوريد، وتنظيم أصحاب المصالح، والمساهمين، ومجلس الإدارة ويمكن لنموذج حوكمة الشركات الفعال توجيه الشركة إلى النجاح في المدى الطويل، وإلى زيادة قيمة الأسهم وثقة العملاء، وعدم تطبيق إستراتيجية حوكمة الشركات يؤدي إلى نقص في الاتجاه التنظيمي ينتج عنه ركود في العمليات التجارية للشركة وعدم قدرة على زيادة رأس مالها[4].

---

[1]– عمر إقبال توفيق "معايير تدقيق التحكم المؤسسي(حوكمة الشركات) في يظل معايير التدقيق المتعارف عليها_إطار مقترح_ مجلة الأداء مارس 2014 العدد، 136، الأردن، جامعة جرش، ص 95.

[2] – أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2012، ص86.

[3] - robert A.B. minks and noll minow ;op.cit, p1

[4] –مصطفى حسن بسيوني السعدني، الشفافية والإفصاح في اطار حوكمة الشركات، ورقة مقدمة في ندوة حوكمة الشركات العالمة والخاصة، من أجل الإصلاح الإقتصادي والهكلي، لبقلهرة 2006م، ص 146 .

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات بأنها معنيه بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على ادارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم والسندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الافصاح والشفافية[1] أو هي مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساعة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى".

ويقول خليل والعشماوي[2] حوكمة الشركات هي طريقة للبحث عن ضمان وتحفيز الإدارة الكفاة في الشركات المساهمة باستخدام الحوافز وهياكل العقود والتشريعات وتصميم الهياكل التنظيمية، ودراسة مدى قدرة تأثير ملاك شركة المساهمة في ضمان تحفيز مديري الشركة على القيام بتأدية وتحقيق أفضل عائد على الاستثمار؛ وهي تلك القواعد التي تعمل بموجبها إدارة الشركة داخلياً، كما يتم وفقاً لها إشراف مجلس الإدارة على الشركة بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين.

[1] –عهد علي سعيد، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الإقتصاد،لاسوريا 2009 ، ص 39.

[2] –عطا الله داود خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، الحرية للنشر والتوزيع القاهرة، 2009م، ص32.

وأيضا هي والنظام الذي يتم من خلاله الإشراف على أعمال المنظمة ومراقبتها من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية.[1]

أما سليمان[2] فيقول: إن حوكمة الشركات مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرين من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم وهي اللوائح والقوانين والأنشطة التي يتم من خلالها إدارة الأعمال وتنظيمها أو هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها ".

وأيضا هي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى[3] وهي نظام صناعة وحماية وتفعيل نظام يحكم يحكم الحركة ويضبط الاتجاه، ويحمي سلامة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركات ويضع من أجلها سياج أمان، وحاجز فعال.[4]

لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح **(Governance Corporate)** باللغة العربية؛ ولكن بعد العديد من المحاولات والمشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين في هذا الموضوع.

تم اقتراح مصطلح "حوكمة الشركات" في محاولة لنشر هذا المفهوم وترسيخ التطبيقات الجيدة له بأسواق المال، حيث يمثل مصطلح "الحوكمة" ترجمة حرفية لكلمة

---

[1] –جون سوبيفيان وآخرون، ترجمة سمير كريم، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، بدون ناشر، واشنطن 2003م، ص.2

[2] –محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري،ص18.

[3] –صلاح جودة، الحوكمة مالها وما عليها، بدون ناشر، القاهرة، 2003م،ص15.

[4] –عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م، ص19.

"**Governance**" والاقتصاديات المحلية والعربية الانكليزية والذي تم ترجمته إلى اللغة العربية من قبل مجمع اللغة العربية هذه الكلمة، وبذلك يمكن أن يشار إلى مصطلح " Governance Corporate"بـ "حوكمة الشركات[1]"

يعتبر الباحثان الأمريكيان **(Berle et Means)** أول من اهتم بمفهوم حوكمة الشركات وكان ذلك سنة1932م من خلال قيامهما بدراسة تركيبة رأسمال أكبر الشركات الأمريكية وتوصلا إلى ضرورة فصل الملكية عن الإدارة وإلى إلزامية فرض رقابة على تصر فات المسيرين حماية لحقوق صغار المساهمين[2].

تعددت التعاريف المقدمة لحوكمة الشركات، بحيث يشير كل تعريف إلى المرجعية الثقافية والفكرية لأصحابه ومن أبرز التعاريف المقدمة لحوكمة الشركات، ما يلي:[3]

عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " بالممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته" فالحوكمة تتكون من الآليات العمليات والمؤسسات التي من خلالها يستطيع أن يشكل مصالح أفراد المجتمع ويمارسون حقوقهم القانونية ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم.

في حين عرفها البعض بأنها " النظام الذي تدار وتراقب به الشركات ومجالس الإدارة المسئولة عن حوكمة شركات، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب أعضاء

[1] – نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن،2003،ص 1.

[2] –زياد هاشم السقا، دور النشر الإلكتروني للقوائم المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل مستجدات بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة يومي 04-05 ديسمبر 2012،ص02.

[3] – محمد مطر وعبد الناصر نور، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، الة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3 العدد 1، كانون الثاني 2007،ص51.

مجلس الإدارة والمراجعين، والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم وفي مكانه.

إن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة، وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة[1]".

عرفها آخرون على أن"الآلية التي بموجبها يتم تحفيز جميع الأفراد العاملين في الشركة أيا كانت مواقعهم فيها على جعل سلوكياتهم وممارساتهم الفعلية تتناسق مع إستراتيجية الشركة الهادفة ورؤيتها في تعظيم قيمتها المضافة، ومن ثم تحقيق مبدأ العدالة والتوازن بين مصالح الإدارة التنفيذية من جهة، ومصالح الأطراف الأخرى بمن فيها الملاك من جهة أخرى".

كما عرفها البنك الدولي سنة 1992 الحكم الرشيد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات والتي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر إذ لابد من الربط بين الحكم الرشيد والتنمية التشاركية وكذا حقوق الإنسان والديمقراطية إضافة إلى تعيين احترام القوانين وتسيير النظام العام محاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة والمبالغ فيها في المجال الإداري والعسكري[2].

[1] – أمين السيد أحمد لطفي،"المراجعة وحوكمة الشركات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2010 ، ص 132 .

[2] –أعمر عزاوي وبوزيد سايح، دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة مقدمة للملتقى 1العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي29–30 نوفمبر 2011، ص 187.

كما أن الحوكمة عرفت على أنها[1]:

الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة.

يصف تقرير **(Cadbury)** عام 1922حوكمة الشركات كمايلي:

يعتمد اقتصاد دولة ما على ريادة وكفاءة الشركات، وهكذا فان الفاعلية التي تؤدي مجالس الإدارات لمسؤوليات تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا جوهر أي نظام لحوكمة الشركات، ويعرف الحوكمة في جملة بسيطة ولكنها شهيرة كما يلي:"حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب."

كما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حوكمة الشركات على أنها:[2]

هي مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإداراة وشركائها ومساهميها والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة، وهي تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف الشركة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، وبالتالي فان الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة والمساهمين وتسهل عملية إيجاد مراقبة فعالة، وبالتالي تساعد الشركة على استغلال مواردها استغلالا رشيدا يمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة فيما يعرف بكفاءة الأداء.

[1] – طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر 2005، ص 9.

[2] –التقارير المالية، وأجاب هذا التقرير عن الأسئلة المتعلقة بمسؤوليات المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين، علاقة المساهم بمجلس الإدارة، دور لجنة المراجعة، كيفية تعيين ومكافئة مسيري الشركة، وذلك من اجل إعادة التوازن لهياكل السلطة والمسؤولية داخل المؤسسة.

أما صندوق النقد الدولي **(FMI)** فقد عرف الحوكمة على انها المصطلح الذي ينسحب على جميع العناصر التي يتم عن طريقها حكم الدولة بما فيها من السياسات الاقتصادية والأطر التنظيمية والتشريعية، وضعف مناخ الحوكمة ينعكس بالسلب على النشاط الاقتصادي ومصلحة المواطنين.

كما عرفها البنك الدولي كالآتي:" الحوكمة هي الطريقة التي تمارس السلطة في تسيير وإدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية[1].

يعرف أيضا مصطلح الحوكمة بأنه وضع الضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن إدارة الشركات، بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بالشركة، ويحد من التصرفات غير السليمة للمديرين التنفيذيين فيها، وتفعيل دور مجالس الإدارة فيها، بعدما أظهرت الوقائع والأحداث حالات عديدة من التلاعب في أموال العديد من الشركات بواسطة الإدارة، أدت إلى إفلاسها.

كما تعرف حوكمة الشركات على أن مجموعة من العلاقات بين مجلس إدارة الشركة والمساهمين، حيث توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ومتوسط الصورة لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة الاداء[2].

بالإضافة إلى أن حوكمة الشركات تحدد الأشخاص المسؤولين على شرح إستراتيجية سياسات الشركة والقائمين على مراقبة النشاط والتأكد من نتيجة العمل التي دف الوصول إليها، ويؤكد ذلك من خلال التقارير المالية ويؤخذ في الحسبان أفعال الأشخاص المسئولين عن حوكمة الشركات، مما سبق يمكن أن نعرف حوكمة الشركات

[1]- Houssem Rachdi ،la gouvernance bancaire : Université of Tunis Elmanar ،Tunisie p04.
[2]- Grant kirkpatrick،The OECD principles as a reference point for good corporate covernance،To a Regional Seminar on Corporate governance for Banks in Asia،Hong Kong،19-20 June 2006،p3-4.

بأنها " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المؤسسة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية".

من خلال التعاريف السابقة تتضح عدة معان أساسية لحوكمة الشركات أهمها:

- ✓ مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات؛
- ✓ المساهمين وأصحاب المصالح؛
- ✓ وجوب أن تدار الشركات لصالح المساهمين والمستثمرين؛
- ✓ مجموعة من القواعد التي يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين ومنظم يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركة في إدارة المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.
- ✓ مجموعة من المفاهيم والأهداف والإدارة والرقابة والتي تتضمن حوافز مناسبة لس الإدارة والإدارة العليا لتتبع الأهداف التي وضعت من أجل إنماء المؤسسة وتطورها وتحقيق المتابعة الفعالة والمستمرة والإشراف على استخدام الأمثل لمواردها بكفاءة ونزاهة عالية.
- ✓ نظام حوكمة الشركات يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية والتشريعية الإدارية والاقتصادية كمدخلات والتي تحكمها منهجيات وأساليب وتستخدم في ذلك آليات كالمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للجنة المراجعة مجلس الإدارة المنظمات المهنية والجهات الرقابية والتي تتفاعل فيما بينها وهذا من أجل تحقيق مخرجات أونتائج تعمل على إدارة المؤسسة ومراقبتها بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية[1].

[1]Organisation for Economic Co-operation and development OECD priciples of corporate governance،january ،2004 ، pp.1-5.

الفرع الثاني: شروط تطبيق حوكمة الشركات

لتطبيق حوكمة الشركة ينبغي العمل على:[1]

- ✓ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
- ✓ تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- ✓ تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- ✓ إيجاد الهيكل التي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء؛
- ✓ إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والاضطلاع بدور المراقبين لأداء المؤسسة؛
- ✓ عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه[2].

الفرع الثالث: خصائص وزكائز حوكمة الشركات

أولا: خصائص حوكمة الشركات

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الخصائص التالية:[3]

- ➢ **الانضباط:** أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- ➢ **الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- ➢ **الاستقلالية:** أي لا توجد تأثيرات و ضغوط غير لازمة للعمل؛
- ➢ **المساءلة:** أي إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية؛

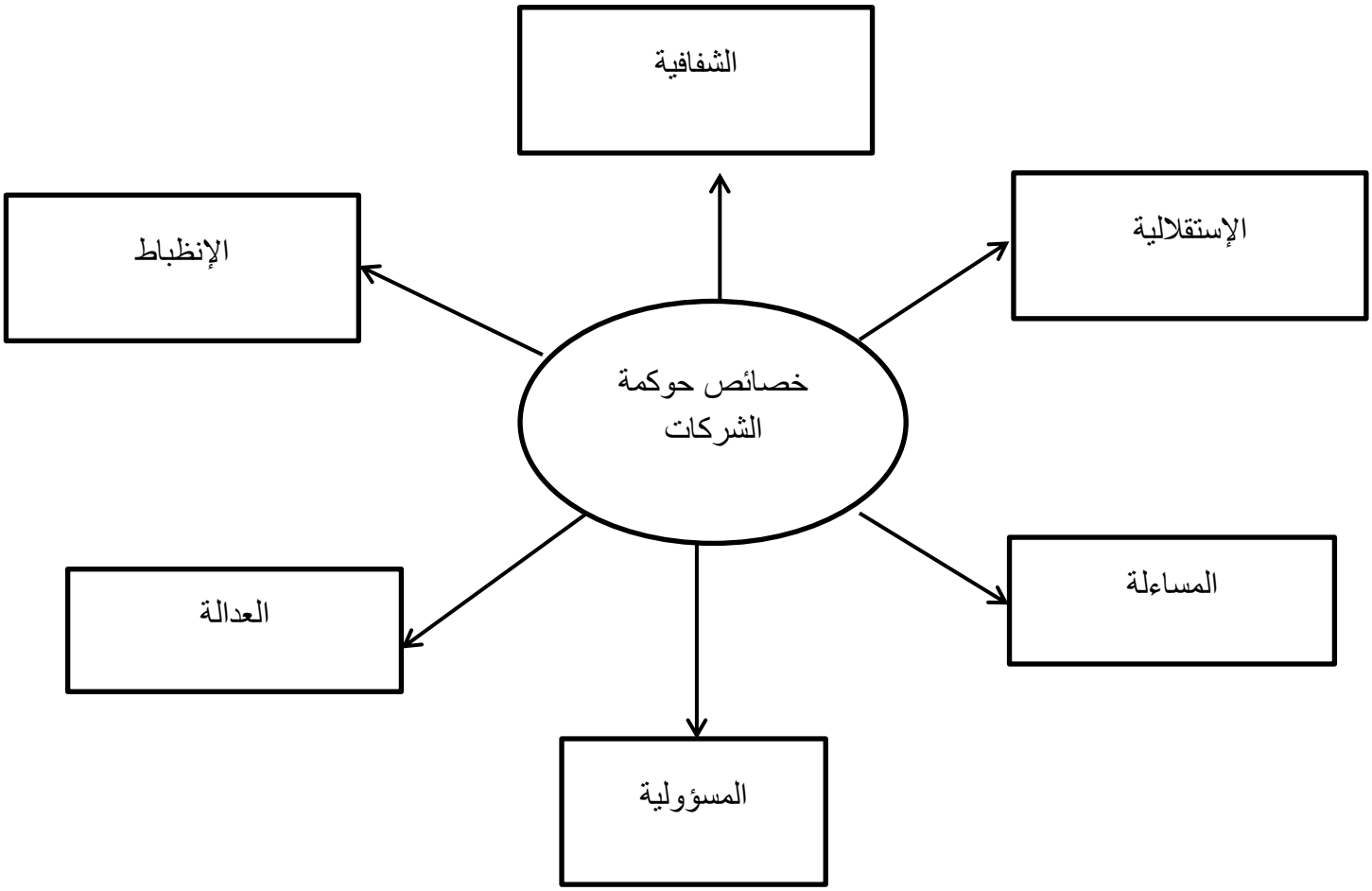
[1]– طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص3.

[2] – طارق عبد العال حماد، المرجع سابق الذكر.

[3] –زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003 ص. 50–51.

- **المسؤولية:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة؛
- **العدالة:** احترام حقوق مختلف اموعات أصحاب المصلحة في الشركة؛
- **المسؤولية الاجتماعية:** أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

فيما يلي الشكل رقم 01 يوضح خصائص حوكمة الشركات:



المصدر: من اعداد الطالبين حمزة العرابي، إيمان نورة، دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز حوكمة الشركات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـي

ثانيا: ركائز حوكمة الشركات ترتكز حوكمة الشركات على ثلاثة ركائز أساسية وهي[1]:

[1] –حمزة العرابي، إيمان نورة، دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز حوكمة الشركات، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد 14 ،جوان 2016 ،ص 21–22.

1-السلوك الأخلاقي ضمان الالتزام بالأخلاق من خلال:

- ✓ الالتزام بالأخلاقيات الحميدة؛
- ✓ الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد؛
- ✓ التوازن في تحقيق التوازن مصالح الاطراف المرتبطة بالشركة؛
- ✓ الشفافية في تقديم المعلومات؛
- ✓ القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.
- ✓ إدارة المخاطر: تكون من خلال:
- ✓ وضع نظام لإدارة المخاطر؛
- ✓ الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وإدارة المصلحة.

2-مساهمة إدارة الجودة الشاملة في تعزيز حوكمة الشركات الاقتصادية:

- ✓ يتم تحديد مدى مساهمة إدارة جودة الشاملة في تعزيز حوكمة الشركات الاقتصادية من خلال النقاط التالية :[1]
- ✓ الهدف الأساسي من تطبيق إدارة الجودة إلى جانب نظام الحوكمة في الشركات؛
- ✓ خفض التكاليف؛
- ✓ تحقيق الجودة؛
- ✓ تنظيم العلاقة بين أطراف الشركة؛
- ✓ ضبط أداء الشركة.

الفرع الرابع: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة

[1]- المرجع السابق، حمزة العرابي، إيمان نورة.

مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة.

أولا:أهداف حوكمة الشركات

الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات سيساعدها على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة فى المدى الطويل وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتي:[1]

- ✓ العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحق المساءلة بما يسمح لكل ذى مصلحة مراجعة الإدارة حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد؛
- ✓ حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية؛
- ✓ منع المتاجرة بالسلطة في الشركة وذلك من خلال ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛
- ✓ ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة؛
- ✓ الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة؛
- ✓ تحسين الإدارة داخل الشركة والمساعدة على تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة الأداء؛

[1]– نجيب ومحمد صادق حسن، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس حول أخلاقيات الأعمال مجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 2006 ،ص.

- ✓ تسمح حوكمة الشركات كذلك، بخلق الّثقة بين المتعاملين في زمن الايارات والفضائح المالية، وتمكن خاصة المستثمرين الماليين والمؤسسيين من الحصول على وسائل تقوم حقيقة بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدة محافظ وشركات.[1]
- ✓ تسهيل وتنشيط اداء الاعمال التجارية من خلال انشاء وصيانة نظام الحوافز الذي يشجع المديرين على تحقيق اقصى قدر من الكفاءة التشغيلية للشركة، والعائد على الموجودات والأرباح الانتاجية على المدى الطويل[2].

ثانيا :أهمية حوكمة الشركات

بالنسبة للمساهمين وتخلص هذه الأهمية إلى وأيض مما سبق يتضح أن هناك أهمية للحوكمة بالنسبة للشركات:[3]

1. الأهمية الاقتصادية لتطبيق الحوكمة في الشركات:

تكمن الأهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات في:

- تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين؛
- الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحةتعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن

[1] -Alexandre Hervé et Mathieu paquerot, efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants, finance contrôle stratégie, N° 2 , volume 3, juin 2000, p.6.
[2] - Charles Omane, cteven fariis et Willem Butter, la gouvernance d'entreprise dans les pays en L'OECD, Cahier de politique èconomique N°23,paris, 2003, p6.
[3] -Alexandre Hervé et Mathieu paquerot, efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants, finance contrôle stratégie, N° 2 , volume 3, juin 2000, p 6.

من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير المساهمين؛[1] لتمويل المشاريع التوسعية، فإذا كانت الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الأجنبية، يمكنها زيادة ثقة المستثمرتؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين بالأخص المستثمرين الأجانب المحلي وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل.

نجد أن المستثمرين في الشركات التي تطبق قواعد الحوكمةً جيدا، قد يقوموا بالتفكيرً جيدا قبل بيع أسهمهم فيتحظى الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم ولذلك تلك الشركات حتى عندما تتعرض لأزمات مؤقتة تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمها لثقتهم في قدرة الشركة على التغلب على تلك الأزمات مما يجعل تلك الشركات قادرة على الصمود في فترة الأزمات.

2. أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:

- ✓ تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل؛
- ✓ الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقدرات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات؛

إن تطبيق أي شركة لمفهوم وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات يحقق العديد من المزايا منها:

- ✓ تخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفضائح المالية والإدارية التي تواجهها الشركة؛

[1]– المرجع سابق الذكر، Alexandre Hervé et Mathieu paquerot

- ✓ زيادة درجة كفاءة أداء الشركة مما ينعكس على معدلات الربحية ودفع عجلة التنمية في المجتمع؛
- ✓ زيادة درجة الشفافية والدقة في القوائم المالية مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين واعتمادها عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- ✓ يتيح تقدم الشركة وجذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل والتشغيل في اتمع والمساهمة في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم[1].

[1]– فكري عبد الغني محمد جودة، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة البنكية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2008، ص19.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات (مبادئها، محدداتها، اطرافها ومؤشرات قياسها)

تتعلق حوكمة الشركات بالإدارة والتحكم في الشركات من خلال تعيين الأعضاء المناسبين في مجلس الإدارة وتطبيق المعايير والممارسات الأخلاقية والقوانين والتشريعات المناسبة لضمان التشغيل الجيد والقوي للشركات، هذه العملية تهدف إلى تحفيز الشفافية والمساءلة داخل الشركة والتي تتيح الرصد الدائم والتقييم المستمر لأداء وتحقيق أهداف الشركة.

المطلب الأول: محددات ومبادئ حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات وهما:[1]

الفرع الأول: محددات حوكمة الشركات

أولا: المحددات الخارجية

تشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها البنوك والشركات والتي قد تختلف من مكان لآخر أومن دولة لأخرى، وتشتمل هذه المحددات على ما يلي: [2]

- ✓ القوانين التي تنظم وتضمن كفاءة الأسواق كقوانين سوق رأس المال، قوانين الشركات، قوانين المنافسة ومنع الاحتكار، قوانين الإفلاس؛
- ✓ كفاءة النظام المالي، البنوك والأسواق المالية في توفير التمويل اللازم للمشاريع.

[1]– عمر الشريفي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام البنكي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20 –21أكتوبر 2009 ، ص 5.

[2] –نفس المرجع، ص8

- ✓ درجة تنافسية أسواق السلع وعوامل الإنتاج؛
- ✓ فعالية الهيئات والأجهزة الرقابية في تنفيذ رقابة صارمة على الشركات.
- ✓ بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل: المدققين، المحاسبين، المحامين الشركات المدرجة في السوق المالي؛

تعتبر المحددات الخارجية مهمة جدا في تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المؤسسة، وهذا ما يقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص لها.

ثانيا: المحددات الداخلية

تشتمل المحددات الداخلية على القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة والإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

من أهم هذه المحددات نذكر:[1]

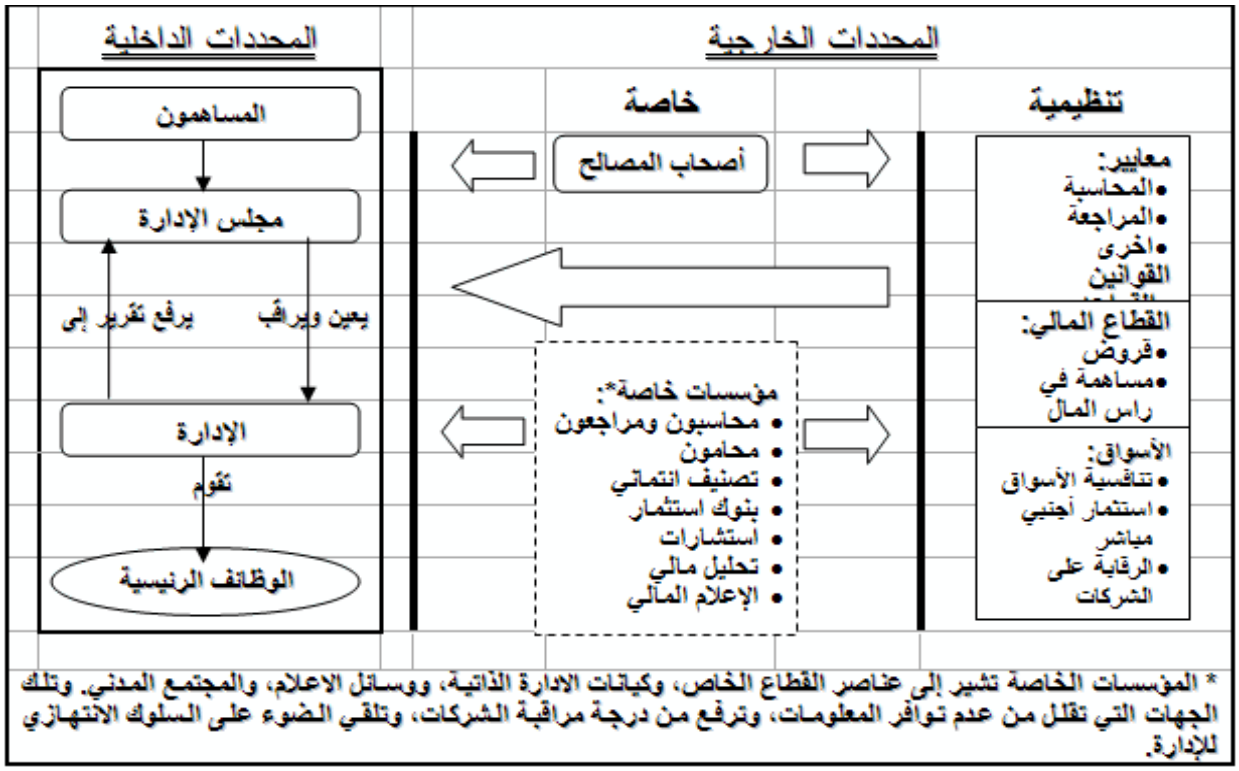
مجلس الإدارة، الجمعية العامة الرقابة التبادلية، ويجب التأكيد أن هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية هي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة، النظام السياسي والاقتصادي، مستوى التعليم والوعي لدى الأفراد.

[1]– غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة الشركات، دار الجامع للنشر والتوزيع، عمان، 2015،ص18.

فحوكمة الشركات ليست سوى جزء من محيط اقتصادي أكثر ضخامة تعمل في نطاقه الشركات ويضم على سبيل المثال: المنافسة، السياسات الاقتصادية.

ويمكن أن نلخص هذه المحددات الداخلية والخارجية في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات



الفرع الثاني: مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، ومن هذه المؤسسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنك التسويات الدولية ممثلا في لجنة بازل، معهد المراجعين الداخليين.

في الواقع نجد أنه كلما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المبادئ التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير.

الفرع الأول:المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

في الاجتماع الذي عقد على المستوى الوزاري في الفترة من 27 الى 28 أفريل سنة 1998 طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من المنظمة أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والنظام الخاص، بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات عن حوكمة الشركات.

كما وافق الوزراء على المبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات في اجتماع مجلس المنظمة على المستوى الوزاري في 26 –27ماي1999 وتم تعديلها سنة 2004[1].

وقد قامت هذه المنظمة بتعديل ومراجعة مبادئها حيث أيد وزراء مالية دول مجموعة العشرين C20 [2]اجتماعهم الأخير الذي عقد خلال شهر نوفمبر 2015 بمدينة أنطاليا التركية قرار مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حول مبادئ

[1]– طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص43.

[2]–هو منتدى تأسس 25 سبتمبر سنة 1999 بسبب الأزمات المالية في التسعينات. دف مجموعة العشرين إلى الجمع الممنهج لدول صناعية ومتقدمة هامة بغية نقاش قضايا أساسية في الاقتصاد العالمي، يضم المنتدى مجموعة الدول المتقدمة وأكبر الدول النامية والناشئة على مستوى العالم، حيث تأسست على هامش قمة مجموعة الثمانية بواشنطن، وجاء إنشاءها كرد فعل على الأزمات المالية التي حدثت في اية التسعينيات خاصة الأزمة المالية بجنوب شرق آسيا وأزمة المكسيك، تتألف مجموعة العشرين من 19 دولة إضافة لرئاسة الاتحاد الاوروبي ليصبح عدد الأعضاء 20 والدول الاعضاء هى الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وتركيا، وكوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، ورئاسة الاتحاد الأوروبي مع مشاركة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدول.

الحوكمة الجديدة، والتي تم الاتفاق أن يطلق عليها مبادئ (الـG20/OECD) للحوكمة، ومما لا شك فيه بأن إعادة النظر بمبادئ الحوكمة التي أقرت من قبل منظمة(الـ OECD) قبل ما يزيد عن 16سنة تمثل ضرورة في غاية الأهمية خاصة بعد أن أصبح تطبيق مبادئ الحوكمة بالنسبة للسياسيين وصناع القرار والمستثمرين والشركات وغيرهم بمثابة حجر أساس لتحقيق الاستقرار وتقوية النظام المالي وكما قال نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية السيد تاماكي مؤخرا مبادئ الحوكمة ليست هدف بحد ذاتها وإنما هي وسيلة لخلق الثقة بالأسواق المالية والأعمال التي تعتبر أساسية بالنسبة للشركات الراغبة بالحصول على التمويل طويل الأجل وبالمقابل فإن الضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة فيما يتعلق بالمكافآت ومخاطر الإدارة وممارسات مجالس الإدارة وممارسة مالكي الأسهم لحقوقهم له انعكاسات كبيرة على استقرار الأسواق المالية حيث اعتبر هذا الضعف أحد أهم الأسباب للأزمة المالية العالمية عام2008.

نظرا لأهمية إلقاء الضوء على المبادئ الجديدة موعة العشرين ومنظمة (OECD) ولتسليط مزيد من لأهم الضوء على هذه المبادئ فقد تم الاتفاق ما بين الاتحاد وصندوق النقد العربي للتعاون مع مؤسسة التمويل الدوليا IFC ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لعقد منتدى الحوكمة لهيئات الرقابة بالمنطقة العربية خلال وتتمثل هذه المبادئ في شهر فيفري 2016 في ابوظبي وتتمثل هذه المبادئ في: [1]

المبدأ الأول: ضمان وجود اطار عام وفعال لحوكمة الشركات

- ✓ يجب على إطار حوكمة الشركات تعزيز وجود أسواق شفافة وعادلة وتوزيع فعال للموارد 33 ويجب أن تكون متسقة مع سيادة القانون وتدعم الإشراف والإنفاذ الفعال؛

[1] – اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية، حوكمة الشركات الفرص والتحديات، نشرة اقتصادية، اكتوبر 2016 ،ص3.

- ✓ ينبغي تطوير إطار لحوكمة الشركات للتأثير على الأداء الاقتصادي الكلي وسلامة السوق والحوافز التي تخلقها للمشاركين في السوق وتعزيز أسواق شفافة تعمل بكفاءة؛
- ✓ يجب على المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسات حو كمة الشركات أن تكون متسقة مع سيادة القانون وشفافة وقابلة للتنفيذ؛
- ✓ ينبغي أن يتم تقسيم المسؤوليات بين السلطات المختلفة بوضوح لخدمة المصلحة العامة؛
- ✓ يجب أن تدعم تشريعات السوق المالية الحوكمة الفعالة؛
- ✓ يجب أن تتمتع السلطات التنظيمية والتنفيذية والرقابية بالصلاحيات الكافية والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجبا بطريقة مهنية وموضوعية وينبغي أن تتخذ الإجراءات الرقابية في الوقت المناسب وأن تكون شفافة وواضحة؛
- ✓ نبغي تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال الترتيبات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لتبادل المعلومات[1].

المبدأ الثاني: المعاملة المتساوية المساهمين

تشتمل الحقوق الأساسية للمساهمين الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة والحصول على حصص من الأرباح،كما ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين ومن بينها قواعد التصويت ويتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن إعداد معينة من

[1]– أحمد علي خضر،"الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات"، دار الفكر الجامعي،2012، ص.9_8

المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزوا وينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية[1].

المبدأ الثالث:المؤسسات الاستثمارية وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء

يجب على إطار حوكمة الشركات توفر الحوافز السليمة وان تكون هذه الحوافز متاحة لأسواق الأسهم لتعمل بطريقة تساهم في تطبيق أفضل لممارسات الحوكمة[2].

المبدأ الرابع : دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة والعمل على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون والسماح بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء[3].

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشان كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة وينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن

[1]– طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص43.

[2]– اتحاد هيئات الاوراق المالية العربية، المرجع السابق، ص4.

[3]– طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص43.

طريق مراجع مستقل دف إتاحة المراجعة الخارجية والموضوعية للأسلوب المستخدم في إعداد وتقييم القوائ المالية[1].

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

- ✓ يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستر اتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة وان تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.
- ✓ يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس توافر كامل للمعلومات الكافية، وكذا على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة،كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.
- ✓ يجب على مجلس الإدارة معاملة كافة المساهمين بطريقة عادلة بإضافة إلى تطبيق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح.
- ✓ على مجلس الإدارة والإدارة إقامة نظم تضمن إعداد التقارير الدقيقة، وأحكام الرقابة الداخلية، وتخفيف شدة المخاطر، وضمان الالتزام بالقوانين، وتعزيز الثقة في التقارير المالية أو غير المالية على حد سواء، ويجب أن يكون للشركة نظم ومعايير محاسبية تتمتع بالشفافية تدعمها مراجعة داخلية وخارجية للقوائم المالية، وعلى قادة الشركة تعزيز التمسك بمحاسن الأخلاق والالتزام بها[2].

بالنظر للمبادئ السابقة يتضح أن تضمنت مجموعة من الآليات التي يتم استخدامها لتنفيذ مبادئ الحوكمة في التطبيق العملي فهناك:

[1] – .طارق عبد العال حماد، المرجع نفسه.

[2] – مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ،حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، نشرة اقتصادية، أوت 2008.

- ✓ **الآليات القانونية:** تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات؛
- ✓ **الآليات الرقابية:** لتحقيق حوكمة الشركات مثل التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولية عن الإشراف والرقابة؛
- ✓ **الآليات التنظيمية:** تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة مثل التحديد الواضح لاتصاصات مجلس الإدارة واللجان المختلفة؛
- ✓ **الآليات التنظيمية:** تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الإعتماد عليها بصورة متكافئة من من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة.

والشكل الموالي يوضح مبادئ حوكمة الشركات

الشكل رقم03: مبادئ منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لحوكمة الشركات



المصدر: من اعداد الطالبين بالإعتماد على مما سبق

الفرع الثاني: المبادئ الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين IIA

للمعهد دور رائد في النظر إلى مسائل المتعلقة بحوكمة الشركات وتقدير كيفية مساهمة المراجعين الداخليين في هذه التطورات، وقدأعد معهد المراجعين الداخليين توجيهات مهنية تصادق على عمل جامعة الولاية في مركز حوكمة الشركات ويتضمن أكثر من 20أستاذا من عديد الجامعات الذين وضعوا المبادئ التالية لحوكمة الشركات[1]:

- **التفاعل:** تتطلب الحوكمة السديدةتفاعلا فعالا بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي؛
- **غرض المجلس:** يجب أن يدرك مجلس الإدارة أن الغرض منه هو حماية مصالح المساهمين وفي نفس الوقت حماية أصحاب المصالح الآخرين (مثلا الدائنين والعاملين...الخ)؛
- **مسؤوليات المجلس:** تتمثل في مجالات المسئولية الأساسية لس الإدارة في متابعة أعمال المديرين التنفيذيين والإشراف على إستراتيجية الشركة ورصد ومتابعة المخاطر والنظم الرقابية المطبقة في الشركة، ويجب على الأعضاء استخدام الشك المهني عند القيام بهذه المسؤوليات؛
- **الاستقلالية:** يجب على بورصات الأوراق المالية الأساسية تحديد المقصود بالعضو المستقل على أساس أن شخص ليس له روابط أو شخصية بالشركة أو إدارا غير الخدمة كعضو مجلس إدارة، والغالبية العظمى لأعضاء مجلس الإدارة يجب أن يكونوا مستقلين في كل من الظاهر والواقع حتى يمكنهم القيام بمسئوليام الإشرافية على الوجه الأكمل؛

[1] – طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص24-25.

- **الخبرات:** ينبغي أن يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة خبرة كبيرة عن الصناعة والشركة والوظيفي والحوكمة، وينبغي أن يكسبوا مزيجا من المعارف والخلفيات عن الصناعة، ويجب أن يتلقى جميع الأعضاء إرشادات تفصيلية وتعليما مستمرا لضمان انجازهم وحفاظهم على مستوى الخبرة؛
- **الاجتماعات والمعلومات:** يتعين عقد اجتماعات دورية لفترات مناسبة وأن يتاح للأعضاء الحصول على المعلو مات ومناقشة الأفراد الذين يلزمون له لأداء واجباته.
- **القيادة:** لابد أن تكون ادوار رئيس الس والأعضاء التنفيذيين منفصلة؛
- **الإفصاح:** يجب أن تعكس البيانات والاتصالات أنشطة الس ويجب إبراز معاملات الأطراف ذوى العلاقة بطريقة شفافة وفي توقيت؛[1]
- **اللجان:** يجب أن تكون لجان التعيينات والمكافآت والمراجعة لس الإدارة كلها من الأعضاء المستقلين؛
- **المراجعة الداخلية:**يجب أن يكون لدى الشركات المقيدة في البورصة وظيفة مراجعة داخلية فعالة كل الوقت وتتبع مباشرة لجنة المراجعة؛
- **نموذج التقرير**:النموذج الحالي للتقارير المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أصبح اقل من ملائمة بشكل متزايد،فنموذج العصر الصناعي المعتمد على الأصول المادية يجب أن يحل محله عصر سيطرة العناصر غير الملموسة حتى يمكن للموارد الملموسة وغير الملموسة والمخاطر والإدارة الخاصة للشركات في عصر المعلومات والتقنيات الحديثة أن تصل بفاعلية إلى مستخدمي القوائم المالية، والنموذج الجديد يجب وضعه وتطبيقه فورا على قدر الإمكان؛

[1] – نفس المرجع السابق، طارق عبد العال.

- **الفلسفة والثقافة:** يجب أن تعكس القوائم المالية والإفصاح الملحقة الجوهر الاقتصادي أن تعد دف أن تكون مصدرا لأقصى للمعلومات والشفافية، والنظرة القانونية للمحاسبة والمراجعة ليست ملائمة فنزاهة الإدارة وبيئة الرقابة من الأمور الحاسمة بالنسبة للتقارير المالية الجديرة بالثقة؛
- **لجان المراجعة:** تتكون لجنة المراجعة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وذوي خبرات في المحاسبة والمراجعة والتمويل والصناعة والشركة، وهؤلاء الأعضاء يجب أن يتوافر لديهم الإرادة والسلطة والموارد لتوفير إشراف جيد على عملية التقارير المالية، وعلى أساس أن ينظر في مخاطر حيازة عضو لجنة المراجعة لأوراق المالية أوعقود خيارات أوراق مالية خاصة بالشركة وكذلك أن يضع أجور أعضاء لجنة المراجعة، وعلى لجنة المراجعة أن تنتقي المراجع الخارجي وأن تتولى تقييم أداء المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وأن توافق على أتعاب المراجعة؛[1]
- **الغش:**ينبغي على إدارة الشركة تجنب الغش لتلافي العقوبات الداخلية الجنائية الصارمة في قضايا التقارير المالية الاحتيالية وعلى هيئة سوق المال أو الهيئة المشرفة على البورصات أن توفر الموارد التي تحتاجها لمحاربة القوائم المالية المشوبة بالغش وعلى مجلس الإدارة والإدارة والمراجعين أن يقوموا بأداء تقدير لمخاطر؛
- **منشآت المراجعة:** ينبغي على منشآت المراجعة التركيز على تقديم مراجعة مالية عالية الجودة وتأكيد الخدمات وإلا تؤدي أعمالا استشارية لعملاء المراجعة ويجب انتقاء وتقييم أفراد فريق المراجعة ووضع نظام فعال للمكافآت والترقيات بصفة

[1] – طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص 26–.

أولية على أساس الكفاءة الفنية وليس على أساس قدرم على اصطياد عملاء جدد، ويجب أن تعكس ألقاب المراجعة نطاق الارتباط بالعمل والمخاطر؛

- **مهنة المراجعة الخارجية:** يجب أن يعتمد المراجعون الخارجيون على المحاسبة الأمهنة نبيلة تركز على الصالح العام بحيث يهدف إلى عملية توسيع تقارير المراجعة إلى أبعد ما يحدث حاليا من رأي نظيف، متحفظ، رأي معاكس، امتناع وذلك بغرض تعزيز الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية ؛
- **المحللون الماليون:** يجب على المحللون الماليين إلا يكافئوا(مباشرة أوغير مباشرة) على أساس الأنشطة البنكية الاستثمارية لمنشآت، ويجب ألا يكونوا من حملة الأسهم في الشركات التي يتابعوا ويجب أن يقوموا بالإفصاح عن أي علاقة أعمال بين المنشآت التي يتابعوا ومنشآت.

وفي نفس الوقت قام معهد المراجعين والداخليين في المملكة المتحدة وايرلندا بإصدار توصيات لإصلاح **(ENRON ، Worldcom)** حوكمة الشركات في ورقة تحت عنوان "أجندة لإصلاح حوكمة الشركات "

ويمكن تلخيص هذه الورقة كما يلي[1]:

- ✓ وضع مجموعة مبادئ أقوى لحوكمة الشركات بالنسبة للشركات المدرجة في بورصات المملكة المتحدة حتى يمكن إلزام بمجموعة موحدة من المبادئ بدلا من النظام الحالي "الاتساق أو الإفصاح؛"
- ✓ التناوب الإلزامي بين شركاء عن المراجعة الخارجيين ومديري المراجعة كل سبع سنوات ويفضل كل خمس سنوات؛

[1]– نفس المرجع السابق ، طارق عبد العال حماد،ص 30

- ✓ الإفصاح في التقرير السنوي عن الأعمال التي لم يتم مراجعتها من جانب المراجع الخارجي؛
- ✓ أعضاء الس من غير المديرين التنفيذيين لا ينبغي أن يكونوا من الموظفين أو المديرين السابقين للمنشأة، يكون تكوين لجنة المراجعة من ثلاثة على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بما فيهم رئيس لجنة؛
- ✓ يجب على أعضاء الإدارة تقديم إفصاح عن تقدير فاعلية رقابتهم الداخلية؛
- ✓ يجب على الشركات المقيدة في البورصة الاحتفاظ بوظيفة مراجعة داخلية مستقلة، وتوفير موارد كافية وتعيين أفراد تتمتع بالتأهيل العلمي والعملي والكفاءة؛

المطلب الثاني: مؤشرات قياس حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها

على الرغم من تعدد مؤشرات قياس الحوكمة إلا أن هذه المؤشرات تختلف من ناحية جودة المقياس ودقته وشموليته؛ وهناك أيضا مؤشرات لها قبول أكبر واستخدام أكثر ومصداقية أعلى من باقي المؤشرات من قبل المستخدمين.[1]

وتعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة **(Indicator Governance Worldwid) (WGI)** من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقيةِ ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة وهي أحد منتجات البنك الدولي وقد اعده الكثير من الخبراء والمستخدمين لمؤشرات قياس جودة الحكم كأكثر مؤشرات قياس الحوكمة شمولية ووفقا للبنك الدولي فإن المؤشرات العالمية للحوكمة قدمت كمؤشر شامل لقياس جودة الحكم

[1]– ماجد إسماعيل أبو حمام،"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"_دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009،ص 48.

وليس كبديل للمقاييس الأخرى حيث إن المؤشرات العالمية للحوكمةِ تستخدم نتائج المؤشرات الأخرى في بناء مؤشرات شاملة لقياس جودة الحكم[1].

هناك عدة نقاط تجعل من المؤشرات العالمية للحوكمة واحدة من أفضل مقاييس جودة الحكم المتاحة مقارنة بالمقاييس الأخرى اي تتكون من مقياس واحد للحوكمة تحتوي المؤشرات العالمية للحوكمة على ستة مؤشرات وكل مؤشر يركز على قياس موضوع من مواضيع الحوكمة، وهذه المؤشرات تشمل[2].

- **السيطرة على الفساد:** التداعيات التي يتركها غياب حكم القانون هو تفشي الفساد وعدم السيطرة عليه والفساد الاداري والمالي مضر لكل من المؤسسات والأفراد والمجتمعات بحيث ينطوي مؤشر الفساد على اربعة عناصر هي:[3]
- الفساد بين المسؤولين الحكوميين، وعقبة الفساد في وجه الاعمال التجارية، ومدى تواتر تقديم ؛"
- اموال غير قانونية" الى الرسميين والقضاة، ومدى انتشار الفساد في سلك الخدمة المدنية؛
- **فعالية الحكومة:** يقوم هذا المؤشر على اربعة مصادر مختلفة تقيس مفاهيمها: نوعية الجهاز البيروقراطي وتكاليف المعلومات ودرجة الحكومة ونوعية الرعاية الصحية العامة؛

[1] –طلحة أحمد، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماجيستير، تخصص نقود ومالية 2 جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر،2012/2010 ،ص ص 54_55

[2]– بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، بدون مكان النشر، العدد 26–27 ،2014 ص،181.182.

[3]– نفس المرجع

- **الاستقرار السياسي:** يقيس هذا المؤشر احتمال التغير السياسي وديد العنف متضمنا الارهاب؛
- **جودة التشريعات وتطبيقها:** تقيس مدى تأثيرات السياسات السوقية على اطار الحكم الجيد؛
- **سيادة القانون:** يعني حكم القانون وسيادته على الجميع دون استثناء ينطوي على عنصرين هما حيادية القانون، ومدى التزام المواطنين او الزامهم بها؛
- **المشاركة والمساءلة:** تقيس هذه المؤشرات الحقوق السياسية والمدنية بالإضافة الى حقوق الانسان.

ومن بين هذه النقاط ما يلي:[1]

- ✓ تم بناء كل مؤشر من المؤشرات العالمية للحوكمة باستخدام مصدرا للبيانات ومتغيرا الأمر الذي يضفي مزيدا من الشمولية على المؤشرات فضلا عن أن المؤشرات تغطي دولة وإقليما، الأمر الذي يجعل المؤشرات العالمية للحوكمة المقياس الوحيد المتاح الذي يشمل كل الدول والأقاليم الأعضاء في الأمم المتحدة ويتم إصدار المؤشرات العالمية للحوكمة بشكل سنوي؛
- ✓ اعتبارا من عام 2004 بينما تم إصدار مؤشرات كل سنتين بداية من أول نسخة في عام 1996 وحتى عام 2030 فإن المصداقية والدقة اللتين تتميز ما المؤشرات العالمية للحوكمة مقارنة ببقية مؤشرات الحوكمة[2]؛
- ✓ جعل المؤشرات العالمية تستخدم كمقياس لجودة الحكم الذي يعتمد عليه في رسم السياسات (100) الأعلى بالإضافة إلى أن المؤشرات العالمية للحوكمة

[1]–ماجد إسماعيل أبو حمام،"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"_دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009 ،ص48

[2]– نفس المرجع

تستخدم التوزيع النسبي "المئوي" للدول، بمعنى وجود ست فئات 0-10 بالمئة، 10-25 بالمئة،25-50 بالمئة، 50-75 بالمئة، 75-90 بالمئة،90-100.

ويوضح هذا المقياس ترتيب الدول في كل مؤشر بين دول العالم، كما يتم عرض نتائج كل مؤشر من المؤشرات الستة ايضا في مدى بين -2.5(الأعلى) و+2.5(الاقل)، وهذا التقسيم (تقدير جودة الحكم) يوضح جودة الحكم لكل مؤشر في كل دولة ومن المهم التنبيه إلى أن (تقديرات جودة الحكم) هي أرقام تقديرية، لذلك هناك احتمال لنسبة من الخطأ في التقدير مقابل كل رقم، ومن توصيات المؤلفين للمؤشرات أيضا أن يتم استخدام كل مؤشر من مؤشرات جودة الحكم على حدة بدلا من دمج المؤشرات الستة في مؤشر واحد واتخاذ القرارات من قبل المنظمات الدولية والحكومات[1].

الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات وتحدد مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهؤولاء الاطراف هم: المساهمون، أصحاب المصالح، مجلس الادارة والادارة.

الفرع الأول: المساهمون

وهم من يقوم بتقديم رأس المال للمؤسسة عن طريق تملكهم أسهمها وذلك مقابل توقع الحصول على الأرباح المناسبة لاستثمارام وهم بالتالي أيضا معنيون بتعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل وهذا يحدد مدى استمرارية المؤسسة من عدمه ونموها.

[1]- جميل أحمد، سفير محمد، "تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح"، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر_بسكرة، الجزائر، يومي 06_07 ماي 2011ص 9.

وفيما يتعلق بالحوكمة فان اهتمام المساهمين وتحقيق أهدافهم يكون من خلال الإسهام في اختيار مجلس الإدارة بصفة جيدة وحسن اختيار الإدارة العليا من أجل إدارة شؤون المؤسسة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة كما أن تعزيز الحوكمة يطمئن صغار المساهمين ويشجع الأطراف الأخرى على الاستثمار في شركات المساهمة وليست القوانين و حدها كافية لطمأنة المستثمرين في المؤسسة[1].

الفرع الثاني: أصحاب المصالح

هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان .

ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف. وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة في الشركة[2]، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدعم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الإطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة،

[1] –عدنان قباجة وآخرون، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس، فلسطين، 2008 ،ص34.

[2] –مصطفى السعدني، "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات":جمعية المحاسبة ومدققي الحسابات ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، دولة الإمارات العربية، يومي 4_5 ديسمبر 2007 ،ص 15.

فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خطط التمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة[1].

الفرع الثالث: مجلس الإدارة

يمثل مجلس الإدارة أعلى سلطة في المؤسسة بتفويض من المساهمين، حيث تعود إليه كل الصلاحيات الازمة للاتخاذ القرارات والإجراءات لتحقيق مصلحة المساهمين ورغم تعدد وظائفه إلا أن أهمها هو تقليل التكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية والتسيير ويجب أن يتميز مجلس الإدارة بقدرته على تحقيق:

- ✓ **الإشراف المستقل:** أي استقلالية ويقظة الس وينتج عن ذلك التزامه بمصلحة المساهمين مما يؤدى إلى حث إدارة المؤسسة على زيادة صافي الربح؛
- ✓ **قدرة مجلس الإدارة على التنافس** وتتبع قدرة على المنافسة من خلال التهديد القائم الاستحواذ باعتباره أحد مصادر الحث على الأداء فمجلس الإدارة السلبي هو عرضة للاستبدال عن طريق بيع المؤسسة لطرف آخر؛
- ✓ **دور مجلس الإدارة في وضع إستراتجية المؤسسة:** وهي أهم وظيفة للمجلس حيث يجب أن يبرهن قدرته على قيادة المؤسسة من خلال الاستراتجيات التى يرسمها له[2]؛

[1] –عاشور مزريق، صورية معموري، حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الاداري وإمكانية التجسيد الفعلي، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07. 2006ص، 07.

[2] –مركز المشروعات الدولية الخاصة، حكومة الشركات أساس نمو الاقتصاد الجزائري، النشرة الدورية "حكومة الشركات: قضايا واتجاهات "، العدد 13 ،2008، ص 2.

كما يعتبر مجلس الإدارة من أهم الأطراف المعنية بحوكمة الشركات، حيث أنه يعد وسيلة أساسية في عملية الرقابة كما أنه يمثل نقطة التقاطع بين المديرين والمساهمين، ونجد أن نظرية الوكالة قد أعطت لس الإدارة دور تنظيم ومراقبة المديرين[1].

الفرع الرابع: الادارة

إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح المؤسسة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي ينشرها المساهمون والإدارة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الإطراف المتعاملة مع المؤسسة، فهم اللذين ينفذون توصيات السياسية والاستراتجيات والأهداف الموضوعة في بداية الأمر فهم الجهة المنوطة لتنفيذ رغبات المساهمين ومجلس الإدارة وحتى يتم التأكد من قيامهم بواجبام يتحتم على مجلسة الإدارة أن يوحد الآلية التي من خلالها تتم متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق بالأهداف الموضوعة وعمل خططة بديلة كلما تطلب الأمر ذلك[2].

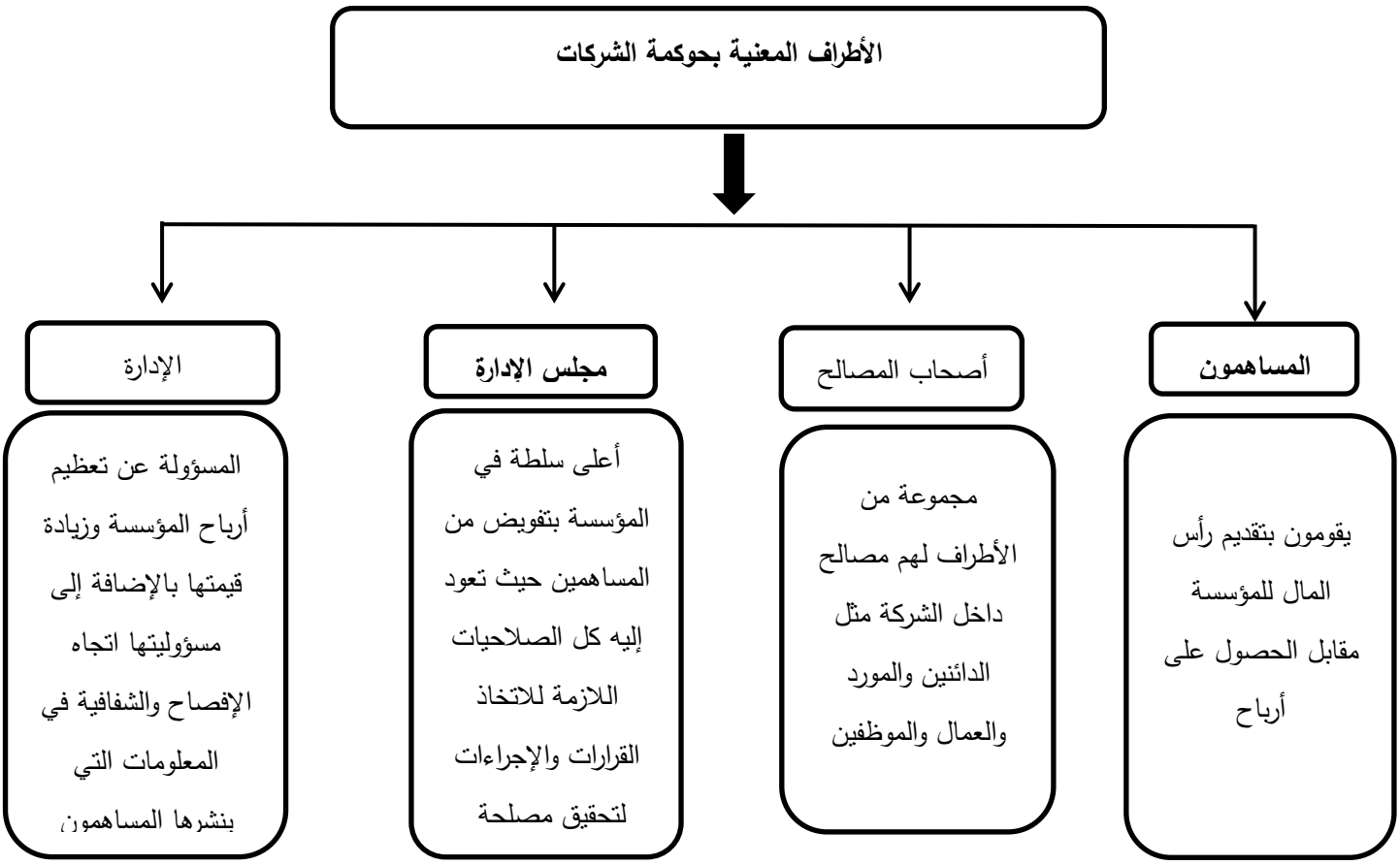
كما يتمثل كذلك دور الإدارة في الأخذ بعين الاعتبار المصالح المختلفة للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، وأن تعمل بالتعاون مع مجلس الإدارة، على صياغة استراتيجية مناسبة تحاول التقريب بين هذه المصالح واستيفاءها إلى أقصى قدر ممكن[3]

[1] -Achour Zyed, Abdelwahd Omri,"Philanthropie et gouvernance d'entreprise dans le contexte tunisien", revue de l'Economie et de Management, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Tlemcen, N°07: "Gouvernance d'entreprise, éthique des affaires et responsabilité sociale de l'entreprise", Avril 2008,.

[2] –عدنان قباجة وآخرون، المرجع السابق،ص 35.

[3] - Benoit Pigé, Xavier Paper, "Normes comptables internationales et gouvernance des entreprises – les sens des normes IFRS", éditions EMS, 2em édition, 2009,.

مما سبق يمكن تلخيص الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات في الشكل 04:



المصدر: عبد الوهاب نصر علي،شحاتة السيد شحاتة،"مر اجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007/2006 ،ص، 2

خلاصة الفصل الأول

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات فما شهده العالم من أزمات مالية وانهيارات مؤسساتية، دفع بالمنظمات الدولية إلى بذل العديد من الجهود، وذلك من أجل الرغبة في تقليل المخاطر وتفادي حدوث الانهيارات والفضائح المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحديث، حيث أن لحوكمة الشركات أهمية خاصة تهدف إلى زيادة الثقة والشفافية والدقة والمصداقية في المعلومة المحاسبية وكذا حسن استخدام أموال الشركة، وبالتالي تؤدي إلى مستوى أعلى من النمو الإقتصادي ورفع الثقة في الاقتصاد الوطني،السليم لقواعد الحوكمة، كما أن مبادئها وآلياتها ساهمت في توفير أرضية يمكن الاستعانة بها وتكيفها بالشكل الذي يساهم في إحكام عملية الرقابة في المؤسسة، والتي تعتبر الأساس الحماية حقوق أصحاب المصالح وذلك بالأخذ بعين الاعتبار نماذج الحوكمة التي تطبقها كل دولة على حدا بالإضافة إلى الأطراف المعنية بتطبيقها للاستعمال الجيد لنظام الحوكمة ككل.

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل الحوكمة

تمهيد

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح، جاء بديلاً لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منه. فمنهم من لايحصر مشكلة مستوى الإفصاح في مجرد درجة تفصيل البيانات المالية المنشورة أو في أساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه البيانات، أما مسألة صحة ومصداقية الأرقام المعروضة في تلك البيانات فهي مسألة أخرى تتعدى وجهة نظرهم حدود مشكلة دور الإفصاح في تفعيل الحوكمة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي

يشير الإفصاح المحاسبي إلى توفير المعلومات المالية وغير المالية للعملاء المحتملين والحاليين والأطراف الأخرى المهتمة بشؤون الشركما يساعد الإفصاح المحاسبي في تحقيق أهداف الحوكمة، حيث يتيح للمستثمرين والمساهمين الحصول على تصور شامل لأداء الشركة وتحديد المخاطر المحتملة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاستثمار فيها كما يلزم الإفصاح المحاسبي الشركات بإفشاء الفروقات في التقارير المالية والإفصاح عن أي استثمارات أو مخاطر أخرى قد تؤثر على أداء الشركة. وفي النهاية، يساعد الإفصاح المحاسبي على تعزيز الثقة والشفافية بين أطراف العلاقة، ويساعد على تحقيق ممارسات حوكمة سليمة.

المطلب الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي

يلعب الإفصاح عن المعلومات دوراً هاماً في صناعة القرار وتقييم الأداء والمعرفة بظروف المؤسسات، وتقييم مصداقيتها مع من تتعامل معهم، ومن هذا المنطلق لاقى موضوع الإفصاح اهتماماً كبيراً سواء من قبل الباحثين، أو من قبل المجاميع المهنية المختصة بوضع المعايير المحاسبية، أو حتى من قبل هيئات البورصة التي عمدت إلى إصدار تعليمات خاصة به، حيث وفي هذا الإطار أصبح الالتزام به من الشروط الأساسية اللازمة لإدراج المؤسسات للتداول.

وللوقوف على موضوع قواعد الإفصاح في إطار الحوكمة جزئياً، ارتأينا في البداية التطرق إلى:

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

تناول الكتاب والباحثين الإفصاح بمفاهيم مختلفة، فمنهم من عرفه (حلوة محمد، 1990) على أنه تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجتين في آن واحد [1]؛

ويرى الشيرازي (1991) أنّ الإفصاح يعني: "شمول التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية[2]؛ وفي نفس المنحى السابق بين طه عبد الجابر، (1999) أنّ الإفصاح المحاسبي هو:

توضح وتكشف القوائم المالية جميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المؤسسة، لكي تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة[3].

بينما عرف (زبود الرضا لايقة، (2006) الإفصاح على أنّه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تضليل"[4].

---

[1]– حلوة حنان رضوان محمد، نظرية المحاسبة، سوريا، منشورات جامعة حلب، 1990، ص212.

[2]– الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى ، الكويت، مطبعة ذات السلاسل، 1991، ص330.

[3]–طه عبد الجابر، الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، 1999، العدد 9، مصر، جامعة الأزهر، ص268.

[4]– لطيف زبود، عقبة الرضا، رولا لايقة" الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم30،مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية على خط، 2006، العدد2، المجلد28، متاح على www.tishreen.shern.net ص202.

في حين عرفه (مصطفى السعدني،2007) على أنّه: عرض المعلومات المالية للمستثمرين والمساهمين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدّرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل، ومقدرتها على سداد التزاماتها؛

وفي نفس الاتجاه السابق عرّف (زغدار، سفير (2010 الإفصاح على أنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفيّة في القوائم المالية، أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، ممّا يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي : القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات"[1]

من خلال ماسبق يتضح لنا أن الإفصاح يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين منها، بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل، وبشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الرشيدة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكّد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمؤسسة، سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعدهم على اتخاذ قرارتهم حيث وفي هذا الإطار أشار الباحثين إلى أنّه من النادر ورود كلمة الإفصاح بمفردها بل غالباً ما تقترن بألفاظ أخرى، يعني الإفصاح هو إعلام متخذي القرارات بالمعلومات المهمة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرارات والاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة وفاعليّة، يختص الإفصاح بالمعلومات سواء تلك التي في القوائم ذاتها أو في الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية ويعد الإفصاح عموماً في إعداد التقارير المالية عن المعلومات الضرورية التي تكفل

[1]–مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية بالتقارير المالية وحوكمة الشركات المؤتمر الدولي حول مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة،5/4 ديسمبر2007، الامارات العربية المتحدة، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات،ص06.

الأداء الأمثل لأسواق رأس المال الكفء، مما يتعين الإفصاح عن المعلومات، إذا كان من شأن إغفالها :[1]

تشويه مغزى ما تقدمه للمستفيدين والمستخدمين للتقارير المالية، كذلك عرض للمعلومات الهامة للطوائف المستفيدة كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتهاهذا وقد عكس الفكر المحاسبي والاقتصادي ضرورة وأهمية الإفصاح من خلال توضيح الطريقة التي تتلاءم مع كمية المعلومات وأهميتها، حيث تقتضي متطلبات الإفصاح العامة ضرورة اشتمال التقارير المالية لمجموعة من القوائم المالية التي يتم إعدادها في ضوء مبادئ محاسبية متعارف عليها.

المطلب الثاني: أنواع ومميزات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

الفرع الأول: أنواع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

ويتم تحديد أنواع الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير الموالية:

وفقاً لأغراضه: يقسم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية إلى نوعين هما: [2]

[1]– ماجد اسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسب وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل فلسطين الجامعة الاسلامية بغزة، كلية التجارة، 2009، ص48.

[2]–شيخي بلال، متطلبات الافصاح المحاسبي ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثره على تطوير المحتوى الاعلامي للقوائم المالية، مجلة دراسات اقتصادية، جويلية 2012، العدد 20، مركز البصيرة البحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ص 32–33.

أولا: الإفصاح الحمائيProtective Disclosure

ويقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يجب توفيرها بقصد حماية المستثمرين العاديين غير الخبراء.

ثانيا: الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي:

ويقصد به توفير كامل المعلومات اللازمة للتحليل الاستثماري.

وفي بداية عهدها أولت هيئة أسواق المال الأمريكية (SEC) اهتماماً كبيراً نحو النوع الأول، وقد تجلى ذلك في أحكام قانون الأوراق المالية لسنة 1933 لكن اهتمامها اتجه نحو النوع الثاني:

منذ بداية السبعينات، وذلك بعد تعاظم دور أسواق المال، حيث صدر عنها بيان خاص حول أهمية عرض كل من البيانات المالية المعدّلة بالمستوى العام للأسعار، وكذلك التنبؤات بالأرباح، والتقارير المرحلية.

ومن حيث الإلزامية يمكن تقسيم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية أيضا إلى نوعين هما[1]:

ثالثا: الإفصاح الرسمي أو الإلزامي Mandatory Disclosure :

ويتمثل بالمعلومات التي تلزم الشركات بعرضها بموجب المعايير المحاسبية وقانون الشركات وقانون الأوراق المالية، أو بموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة البورصة، ويقابل هذا النوع تحقيق الحماية للمستثمرين والمحافظة على سلامة السوق

[1]– سامي محمد الخرابشة، حوكمة شركات المساهمة المدرجة في البورصة دراسة مقارنة الطبعة الاولى عمان الاردن، مطبعة الجامعة الاردنية، 2013.

المالي، وفي حال لم تلتزم المؤسسات من الإفصاح ما سبق الإشارة إليه وهو الإفصاح الحمائي.

ويعتبر هذا الإفصاح الحد الأدنى في بهذا الإفصاح تفرض عليها عقوبات رادعة، ومن أمثلة الإفصاح الإلزامي: الإفصاح عن القوائم المالية بشكل دوري.

رابعا: الإفصاح الاختياري أو الإضافيVoluntary or Additional Disclosure

ويتمثل بالمعلومات التي تبادر المؤسسات إلى نشرها طوعاً وبدون إلزام، وذلك سعياً منها لتحسين نوعية الإفصاح، ويقابل هذا النوع من الإفصاح النوع الثاني وهو الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي، ومن أمثلة هذا النوع من الإفصاح :

الإفصاح عن التنبؤات المالية المستقبلية، وربحية السهم حيث وفي هذا الإطار الإفصاح الإضافي ليس مفيداً فقط لمستخدمي المعلومات المحاسبية بل للمؤسسة نفسها أيضاً، لأنّه يحسن من صورتها لدى الغير خاصة في السوق المالي، مما ينعكس بصورة إيجابية على سعر أسهمها فيه، هذا على أساس بأنّ تبني المؤسسة لسياسة منتظمة ومستقرة في مجال الإفصاح وتوفير معلومات إضافية عن نشاطها الجاري والمستقبلي، سيخفض إلى حد كبير من آثار حالة عدم التأكد لدى الأطراف المهتمة بناشطها، ومن ثم سيخفض من مخاطر الاستثمار في اسهمها من ناحية تخفيض تقلباتها السعرية وزيادة سيولتها.

الفرع الثاني: مميزات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يعمل على مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات والمفصح

عنها يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المؤسسة في تقييم الخدمات للجميع ومسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع ككل؛

يوفر المعلومات الشفافة و المفيدة حول المتعاملين في سوق المال ومعاملتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة كفئة، كما انه احد الشروط الأساسية المتبقية اللازمة لانضمام سوق المال[1].

الفرع الثالث: محددات الإفصاح المحاسبي

أولا: محددات داخلية و يندرج تحتها :

- ✓ الكلفة / منفعة.
- ✓ الأهمية النسبية.
- ✓ سرية المعلومات والمنافسة.

ثانيا: محددات خارجية و يندرج تحتها[2]:

- ➢ محددات قانونية (مدى الإلزام القانوني بمستوى معين من الإفصاح)
- ➢ محددات الأسواق المالية
- ➢ محددات المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح المحاسبي
- ➢ محددات المستوى الثقافي لمستخدمي المعلومات المحاسبية (محددات الإدراك).

محددات مستوى الشفافية المطلوب تحقيقه في الإفصاحات المحاسبية.

[1] –ضيف الله محمد الهادي، الاتجاهات وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولي، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الأول، المحاسبة والمراجعة في ظل الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، 04-05 ديسمبر 2012،ص 4.

[2] –صدم محمد محمود الحيالي، دور الشفافية في تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصاد، مجلة 4 العدد10 ،2008 جامعة تكريت كلية الإدارة والإقتصاد، ص 131-138.

ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

مستخدمي الإفصاح [1]: على العموم يمكن التمييز بين الفئات التالية :

حملة الأوراق المالية المستثمرون الآخرون (الشراء، بيع)

الدائنون (منح الائتمان).

العاملون – أطراف أخرى.

– الجهات الحكومية – العملاء.

ثالثا: خصائص المعلومات العامة التي يجب توافرها في المفصح عنها:

لا تخرج مخرجات الإفصاح علي أن تكون معلومات أو معرفة أو بيانات فالبيانات هي المعلومة الخام التي يتم الحصول عليها من خلال الملاحظة والمشاهدة، والمعرفة تعبر عن البيانات بعد تنسيقها وترتيبها وعرضها، والمعرفة تكون معلومة من خلال استخدامها في صنع القرارات[2].

ولكي تكون المعلومات ذات معني ودلالة مقبولة المستخدمي القوائم المالية لابد أن تتوافر لها مواصفات أساسيه يستطيع مستخدمو المعلومات الاستناد إليها في تقدير درجة القبول الممكن لها وهي :

[1] –روازقي محمد، زيات عادل،طرق إعداد البيانات المالية ودورها في رفع كفاءة الأسواق المالية على ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الأول، المحاسبة والمراجعة في ظل الأعمال الدولية، جامعة المسيلة 04–05 ديسمبر 2012،ص 5.

[2]– وصفي عبد الفاتح أبوالمكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، الدار الجامعية الجديدة للنشر –الإسكندرية ،2000، ص48،49.

1- الملاءمة والارتباط

بالغرض من البيانات يتوافر هذا المعيار في حالة ما إذا كانت المعلومات تساعد المستفيدين منها وأصحاب المصلحة في تقيم البدائل؛

2- الثقة في البيانات

يجب أن تكون البيانات معبرة بصورة دقيقة عن جوهر ومضمون الأحداث التي تنطوي عليها دون أن يشوبها تحريف أو أخطاء ذات أهمية ، ويعني ذلك أيضا أن تكون أساليب القياس والإفصاح مناسبة للظروف المحيطة للمنشأة؛

3- محياد البيانات وعدم تحيزها

يجب عدم الاعتماد علي التقدير الشخصي في إعداد البيانات وعدم الاعتماد علي أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلي التقدير المسبق لتحقيق نتائج معينة ؛

4- قابلية البيانات للمقارنة

يجب إمكانية إجراء المقارنات لفترات مالية مختلفة لنفس المنشاة وبين بيانات نفس المنشاة مع منشات أخري لنفس الفترة، ولكي تتوافر في البيانات إمكانية إجراء المقارنات لابد من أن تتوافر فيها سهوله العرض وثبات القياس؛

5- التوقيت الملائم لتقديم البيانات والإفصاح عنها[1]

يعني هذا المعيار تقديم المعلومات لمن يحتاجها عند الحاجة إليها، وذلك لأن البط في تقديمها والإفصاح عنها قد يؤدي إلي خفض المنافع المرجوة منها ، فيلزم تحديد

[1]- نفس المرجع السابق، وصفي عبد الفاتح،ص49 -50.

الفترة الزمنية المثلي لكي تكون المعلومات محققة للإفصاح المحاسبي بكفاءة وفاعلية.

6- قابلية البيانات المحاسبية للفهم والاستيعاب

من الصعب الاستفادة البيانات المحاسبية إذا لم تكن مفهومة لمن يستخدمونها ويتوقف ذلك علي طبيعة البيانات وطريقه عرضها وقدرات مستخدميها وثقافاتهم؛

7-الأهمية النسبية للبيانات والإفصاح الأمثل عنها

يعني ذلك أنه يتعين الاكتفاء بالإفصاح عن البيانات ذات الأهمية بالنسبة لمن يستخدمون التقارير المالية موضع الإفصاح.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة على الإفصاح

تلعب القوانين والتشريعات السائدة في بيئة الوحدة الاقتصادية دوراً مهماً وفاعلاً ومؤثر في مجال الإفصاح وكذلك المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المحلية فهي عامل مضاف للعامل السابق، أما العوامل المؤثرة على النطاق الدولي فهي تتمثل في المعايير المحاسبية الدولية (IASC) واتحاد المحاسبين الدولي (IFAC) حيث أن الغرض من وراء ذلك إيجاد نوع من التجانس في إعداد القوائم المالية ونشرها خدمة منها للمستخدمين على المستوى الدولي، وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية مجموعة من المعايير المحاسبية، التي تغطي مختلف الممارسات المحاسبية في إطار أهدافها المحددة، وكما وردت في دستورها الذي حدد مسار عمل هذه اللجنة وأهدافها[1].

[1] -السيد عبد المقصود ديبان، متطلبات الإفصاح المحاسبي عن أداء الحالي والمستقبلي في القوائم المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية ، العدد الأول، 1987، ص9-10

وبناءً على ما تقدم يتبين هنالك عدد من العوامل، تؤثر على الإفصاح بالقوائم المالية أمكن تقسيمها إلى عوامل بيئية لها علاقة بالمجتمع الذي تُعد فيه القوائم المالية وأخرى تختص بالمعلومات المالية، التي يتعين الإفصاح عنها، وهناك عوامل لها علاقة بالمنشأة ذاتها، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1- **العوامل التي لها علاقة بالبيئة:** تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وعوامل ناتجة عن، حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على الوحدة الاقتصادية بعرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية وتحديد المسؤوليات الاجتماعية لكل منها.
2- **العوامل التي لها علاقة بالمعلومات:** تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات، وخاصةً من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات، علاوةً على القابلية للتحقق والمقارنة ومقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات) وتحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح الموفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها وإعدادها، وعرضها في القوائم المالية.
3- **العوامل التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية:**[1]هم الوحدة الاقتصادية وحد في عدد من الدراسات الميدانية علاقة بين حجم الوحدة الاقتصادية ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية في المشروعات الكبيرة قياساً بالمشروعات الصغيرة وعدد المساهمين وجود علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس إن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية ولهذا العامل أثر مباشر في زيادة الإفصاح بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق.

[1]- السيد عبد المقصود ديبان، نفس المرجع، ص 10-11.

المدقق الخارجي حيث يقوم المدقق بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه الحسابات الشركة للوقوف على مدى التزامها بالأسس القواعد والمبادئ والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة العوامل الأخرى ومن أهمها صافي الربح ورغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات، وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال الشركات المساهمة[1].

معوقات التوسع في الإفصاح:

يوجد العديد من المعوقات التي تحد من رغبة الإدارة في التوسع في الإفصاح ومن هذه المعوقات[2]:

- ✓ العمل على توفير معلومات عن المنشأة للمنافسين للاستفادة منها واستخدامها ضد المنشأة الأمر الذي قد يضر بمصالحها؛
- ✓ زيادة كمية المعلومات المفصح عنها سيؤدي في تشويش وإرباك بين أولئك الذين يحاولون فهم واستخدام هذا الكم الكبير من المعلومات؛
- ✓ إن الإفصاح عن المزيد من المعلومات يعد أمر مكلف مما يجعل الإدارة ترفض التوسع في الإفصاح؛
- ✓ يوجد شك في ثقة المستخدمين من المعلومات الإضافية المفصح عنها كما إن المعلومات الإضافية، قد تضر بالشركة مثلا في حالة أظهرت القوائم المالية انخفاض في الناشط قد يدفع ذلك المستثمرين إلى سحب أموالهم من هذه الشركة

[1] – محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، الرياض، مجلة جامعة سعود، 1993، ص 43.

[2] – أحمد حكمت الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالة الدراسة، دار الثقافة الأردن،1999، ص:110.

أو إذا أظهرت ارتفاع فى حجم النشاط قد يدفع العمال إلى لطب حصة أكبر من الأرباح المتوقعة قبل أن تتحقق؛

- ✓ –تخشى الإدارة من الدعاوي القضائية التي قد ترفع على الشركة إذا ما قامت بالإفصاح اختياريًا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة وإدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة [1].

مستويات الإفصاح:

بما أن مفهوم الإفصاح المحاسبي يختلف في تعريفه من مستوي إلي أخر من مستويات الإفصاح المحاسبي حيث يشير مصطلح الإفصاح إلي أحد المستويات الآتية [2]:

الإفصاح العادل : يتضمن الإفصاح عن المعلومات والبيانات التي تجعل القوائم المالية مفهومه، وغير مضللة.

الإفصاح الشامل: يعني الإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة المنشاة، وشمولية التقارير المالية.

ويري البعض إنه لا توجد اختلافات حقيقية بين هذه المفاهيم إذا استخدمت في إطارها الصحيح، فالإفصاح الكافي لابد أن يكون عادلا وشاملا ، وشمولية الإفصاح ليس معناه عرض كافه التفاصيل دون تمييز لسببين [3].

[1] – السيد أحمد، مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين مهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية المحاد 15 ، العدد 02، 1993 ص 112

[2] – الدونس هندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة وتعريف كمال خليفة أبو زيد – ط4، الإسكندرية، 1990، ص 766

[3] – عباس الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 331

تزايد أعباء التطبيق :

إذ أن إنتاج المعلومات لا يتم بدون تحمل تكلفة ، سواء علي مستوي الوحدة الاقتصادية أوعلي مستوى المجتمع القدرة علي الاستيعاب : إذ انه حتى ولو كان إنتاج المعلومات المحاسبية يتم دون تكلفة فإن كثيرا من المفاهيم غير الهامة سوف يبعد مستخدمي القوائم المالية عن إدراك جوهر الأمور الهامة.

المفاضلة بين مستويات الإفصاح المختلفة بالنسبة للمنشاة يرتبط بالأهمية النسبية للبند موضوع الإفصاح، وهذا بدوره يتوقف علي العديد من الاعتبارات الكمية والنوعية "

المقصود بالاعتبارات الكمية :

هو ما يتعلق بقيمة البند سواء علي أساس مطلق أو قيمته النسبية لبند آخر أومجموعة معينة ينتمي إليها والمقصود بالاعتبارات النوعية صفة البند ذاته حيث هناك بعض البنود يتعين الإفصاح عنها حتى ولو كانت قيمتها النسبية ضئيلة، كما في حاله المخالفات القانونية مثلا، وبصفة عامة فالاعتبارات النوعية هي العامل الحاسم في ظروف كثيرة ، وذلك لعدم إمكانية وضع معايير علمية لتطبيق الأهمية النسبية بما يتناسب مع احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

أنواع الإفصاح:

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي:[1]

[1]– أحمد محمد نكر، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبية المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبية الدولية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2008 ،ص80.

1.2**الإفصاح الكامل:** ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ و أهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها.

2.2**.الإفصاح العادل:** ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى؛[1]

3.2. الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلا عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد؛

4.2. الإفصاح الملائم : هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية؛[2]

5.2. الإفصاح الوقائي: إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة المستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع

[1] – نفس المرجع السابق

[2] – المرجع نفسه، أحمد محمد نكر، ص80-81.

من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي و يسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) ويتطلب الكشف عن الأمور الآتية[1]:

-السياسة المحاسبية؛

-التغير في السياسة المحاسبية؛

-تصحيح الأخطاء في القوائم المالية؛

- المكاسب والخسائر المحتملة؛

- الارتباطات المالية؛

-الأحداث اللاحقة.

6.2 الإفصاح التثقيفي: لقد ظهر هذه النوع من الإفصاح اثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالافصاح عن مكونات الأصول الثابتة و المخزون السلعي والإفصاح عن بسياسة الدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة.

7.2.الإفصاح التفضيلي: حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل او التفاوت بين البنود بعقد المقارنة للتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات [2].

[1]- نفس المرجع السابق

[2] - حنان رضوان حلوى، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير ، دار وائل للنشر والتوزيع،ط1 ، عمان2003 ، ص 314.

8.2.الإفصاح الشامل: إن مفهوم الإفصاح الشامل يعني ان القوائم المالية المنشورة والملاحظات الملحقة بها يجب ان تتضمن أية معلومات اقتصادية متعلقة بالوحدة الاقتصادية، والتي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية[1].

أهداف الإفصاح :

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل :[2]

- ✓ وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لقائمة المركز المالي؛
- ✓ وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المنشاة مقابل الديون؛
- ✓ توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائمين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛
- ✓ تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات لتقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية؛
- ✓ مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

[1] – حسين القاضي ومأمون الحمدان،مقدمة عن المعايير المحاسبية الدولية، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة دمشق الموقع الالكتروني www.kantakji.com .

[2] –حواس صالح، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، قسم التسيير، جامعة الجزائر، 2007– 2008، ص –ص 126–127.

المطلب الثالث: تأثير حوكمة الشركات علي الإفصاح المحاسبي

يمكن أن تؤثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاث جوانب أساسية هي

الفرع الأول: الاهتمام بالمعلومات غير المالية:

تعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل عدد العمال الحصة التسويقية، إحصائيات التشغيل.. الخ، أو وصفية مثل:

- ✓ مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة
- ✓ الكفاءة الإدارية... الخ؛ وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار[1].

تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في المجالات المحاسبة.

وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دورا عظيم الأهمية في العديد من حيث أن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في محال تسعير الأسهم حيث أن المعلومات

[1] –احمد رجب عبد المالك، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد 10،2011،ص 180.

المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفء وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

الفرع الثاني: التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لجموع المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة و حتى نصل إلى سوق كفء لرأس المال ، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد وأن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

تدعيم الإفصاح الإلكتروني:

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار ان الإفصاح الالكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

- توفير معلومات في الوقت المناسب؛
- تحقيق التغذية العكسية؛
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري؛
- تخفيض درجة عدك تماثل المعلومات؛
- سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

المبحث الثاني: دور الإفصاح عن المعلومات في تفعيل مبادئ الحوكمة

تعد آلية الإفصاح أحد المبادئ والأركان الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة، حيث يجب أن لا يخلو أي تقرير صادر عن أي هيئة أو دراسة علمية من تأكيد دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح.

المطلب الأول: دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات

إن الدور الأساسي الذي يشكله الإفصاح داخل المؤسسة هو الرقابة أي تعتبر آلية رقابية في تحقيق العدالة داخل المؤسسة وهذا ما نتطرق له من خلال:

الفرع الأول: الإفصاح آلية رقابية

يعتبر الإفصاح أداة للرقابة على المؤسسة، حيث يوفر الإفصاح فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، بمعنى أن مخرجات الإفصاح المحاسبي يمكن أن تستخدم للرقابة على المؤسسة من داخلها أو من خارجها، وهذا ما يتيح إمكانية الرقابة لكل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، بما يسمح من التقليل من التعارض بين هذه الأطراف وهذا ما تسعى الحوكمة إلى تحقيقه[1].

كما نبعث أن أهمية الإفصاح من مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية والتقارير) هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول الشركة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وأن تحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم لابد من أن يتم إعدادها

[1] – داود خيرة، الإفصاح المحاسبي والقياس المحاسبي" محاضرة السنة أولى ماستر، محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.

وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح مع الشركة[1].

ويضيف علي شحاتة (2007) أطرافا أخرى للمساهمين للحصول على المعلومات المرتبطة بنشاط المؤسسة، وهم أصحاب المصالح . أصحاب المصالح، بحيث يرى الباحثان ضرورة أن يتوافر لهاته الأطراف قدر كافي وملائم من الإفصاح الـ الموثوق فيه، يساهم في تقليص المشاكل المترتبة عن عدم تماثل المعلومات، وتأثيرها على النتائج الواردة بالقوائم المالية والتقارير المنشورة عن المؤسسة، بما يساعد على تعظيم منفعة إدارة المؤسسة وبما قد يضر بمصالح المساهمين وأصحاب المصلحة[2].

الفرع الثاني: إفصاحات حوكمة الشركات

مثل القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وسيلة الأساس التي تقدم بها الإدارة المعلومات المالية اللازمة عن حقيقة المركز المالي والأداء المالي والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية، وكذلك المعلومات الأخرى المفيدة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات حسب غاية كل مستخدم.

يجب الإفصاح عن كافة المعلومات الهامة التي تساعد في إيضاح وفهم البيانات المالية ويجب إعطاء المعلومات المالية اللازمة عن تقييم وتصنيف العناصر المختلفة لتوضيح معناها كما يجب ألا يتم دمج بعضها البعض، أو إجراء مقاصة فيما بينها دون إعطاء شرح مفصل عنها، يجب أن تظهر العناصر مع البيانات المقارنة عن الفترة

[1] – قاضي فاطمة الزهراء" أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013/2012،ص 55.

[2] –داود خيرة، محددات حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاس ذلك على أداءها أطروحة دكتراه، كلية العلوم ٱلإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، 2017/2016، ص 150 .

السابقة في البيانات المالية،[1] بالإضافة إلى هناك نوعان من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

1 – المعلومات الكمية (المالية)

تعتبر القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي ويهتم الإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية القوائم المالية ذات الغرض العام مشتملة على القوائم التي تعدها الوحدات الصناعية والمالية، سواء في القطاع العام أو الخاص وتتمثل هذه المعلومات في خمس مجالات أساسية وهي: الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغيير فى حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة، حيث يتم الإفصاح عنها طبقا لأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة لاحداث قائمة بها المنشأة[2].

2– المعلومات غير كمية غير مالية

معلومات وصفية تساعد المستخدم على اتخاذ القرارات السليمة نذكر منها:[3]

هي الالتزامات العرضية: أو الخصوم المحتملة في المستقبل الناتجة عن الأحداث السابقة مثل قضية عرضية لم يفصل فيها بعد الطرق المحاسبية التي تستخدمها المنشأة مثل طرق حساب بالاستهلاك أو تكلفة المخزون ويتم الإفصاح فيها بصورة تامة.

[1] –محمد مبروكي أبو زيد الحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع 2005، ص578.

[2]– احمد نور المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص34.

[3]– سليم بشير قشطة، دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة، مذكرة ماستر كلية العلوم التجارة، الجامعة الإسلامية،2017،ص 31.

الأحداث الهامة لتاريخ الميزانية: مثل الخسائر الضخمة الناشئة عن الكوارث كالحرائق أوبيع جزء من أصول المنشأة، وبصورة عامة يجب الإفصاح عن جميع الأحداث التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية ولكن قبل نشر عدد القوائم وتوزيعها خاصة إذا كان لهذه الأحداث آثار مادية وملموسة على مستقبل المنشأة.

المطلب الثاني: شروط جودة الإفصاح بما يؤدي إلى تفعيل الحوكمة

ليكون الإفصاح ذات جودة لابد من توفر عدة شروط حتى يؤدي إلى تفعيل الحوكمة وقبل ذلك لابد من تعريف جودة الإفصاح.

الفرع الأول: مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي

نتيجة لاختلاف الطرق المستخدمة لقياس جودة الإفصاح المحاسبي ونتيجة لصعوبة قياس هذه الأخيرة ظهر أكثر من مفهوم الجودة الإفصاح المحاسبي، وقبل التطرق إلى تعريف هذه الأخيرة لابد من الإشارة إلى مفهوم الجودة حيث تعرف الجودة بأنها مجموع الصفات والخصائص والمعايير التي يجب أن تتوفر في المنتوج، وتتطابق مع رغبات المستهلكين"[1].

تعرف جودة الإفصاح على أنها "مدى مطابقة عمليات الإفصاح مع المالية، حيث تسعى الشركة إلى مراقبة عمليات الإفصاح للوصول إلى أعلى درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"[2].

[1]– سليمة بولحمر، خديجة بوشطول، جودة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2013–2014،ص10.

[2] – نفس المرجع، ص10.

كما عرفت أيضا المعلومات المقدمة بالتقرير المالي والمعبرة عن أداء المنشأة والتي تعتبر مفيدة في الوقت الحاضر وفي المستقبل للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين والدائنين الآخرين، وفي اتخاذ القرارات بصفتهم مقدمي رؤوس الأموال"[1].

أكبر كما عرفها (**SERGIO AND SAVERIO**) بأنها " تعني قدرة المنشأة على توفير كمية من المعلومات لتساعد على التوصيل إلى استنتاجات أفضل من قبل المحليين وبالتالي تدعيم التوصل التنبؤات أفضل للعوائد المستقبلية" (RIAD ANDKHALE) بأنها قدرة المنشأة على الإفصاح عن أدائها المحاسبي بشكل يتوافر فيه خصائص المعلومات الأساسية بمعنى أن تكون المعلومة ملائمة، وتمثل العمليات الاقتصادية للمنشأة تمثيل صادق والخصائص الثانوية للمعلومات بها بمعنى أن تكون قابلة للفهم وللمقارنة مع أداء السنوات السابقة، ومع المنافسين وتم توفيرها في الوقت المناسب بالشكل الذي يساعد على تحقيق جودة التقارير المالية".[2]

الفرع الثاني: شروط جودة الإفصاح المحاسبي

ما يؤدي إلى تفعيل الحوكمة، حتى يكون للإفصاح دور في تحقيق الحوكمة لابد من توفره على الخصائص والشروط التالية:

1 – مستوى الإفصاح المطلوب توفيره في البيانات المالية المنشورة[3]

تعددت وجهات النظر حول مستوى الإفصاح المطلوب توفره في البيانات

[1] –ورقة بحثية تحت عنوان، قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبية المصرية ،2015، المؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة بكلية التجارة، جامعة القاهرة 2017، ص15

[2] – مرجع سابق الذكر، داود خيرة ، ص 152.

[3] – disponible sur site d'internetM http/www.almohasben.com31/05/2023à 19،06.

المحاسبية المنشورة، فقد ساد ردحا من الزمن الرأي القائل بوجوب توفير المستوى المالي للإفصاح Ideal disclosure في تلك البيانات، ووفقا لهذا المفهوم وحيث أن الإفادة من الإفصاح تتناسب طرديا مع مستوى أو كمية الإفصاح لذا يرى أصحاب هذا الرأي بأن تعظيم الفائدة المحققة من الإفصاح يقتضي تعظيم مستوى الإفصاح مما يؤدي إلى توفير الإفصاح الكامل Full Disclosure عن المعلومات، ومما يؤدي بالتالي إلى كل طرف من الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية المنشورة سيجد ضالته في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، لكن هذا المفهوم لم يعمر طويلا في الفكر المحاسبي، وذلك عندما حل محله مفهوم مستوى الإفصاح الواقعي أو المتاح، والذي أدى بالتالي إلى استبدال مفهوم الإفصاح الكامل. المشار إليه سابقا بمفهوم الإفصاح الكافي أو المناسب، وقد بني مؤيدي موقفهم على ثلاث ركائز أساسية هي:

- أن المستوى المثالي من الإفصاح وإن كان بالإمكان تحديد شروط متطلباته من الناحية النظرية، إلا أن تحويل هذه المتطلبات إلى ممارسة عملية من الصعب تحقيقها؛

كما أن تحقيق المستوى المثالي من الإفصاح أيضا سيعظم التكلفة الاقتصادية للمعلومات وبشكل يجعلها تتجاوز قيمة الفائدة المحققة منه، وبالإضافة إلى ما سبق فإن المبالغة في تعظيم مستوى الإفصاح سيغرق مستخدمي البيانات المحاسبية بكم من المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى عجزهم عن فهمها خصوصا بالنسبة لفئة المستخدمين العاديين من غير الخبراء.

2- الطرق المتبعة في الإفصاح

يوجد العديد من الوسائل للإفصاح المحاسبي التي يمكن أن تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومة المطلوبة، ونجد أهمها يتمثل في الإفصاح من خلال القوائم المالية حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب هذه القوائم بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وئ ترتيب هذه القوائم وكذلك استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها والتي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المالية مع مراعاة توحيد المصطلحات في جميع التقارير وإلا يصبح الإفصاح مظلل وكذلك استعمال المعلومات بين الأقواس كملاحظات هامة ومختصرة بالإضافة إلى التقارير والجداول وتقرير مجلس الإدارة وتقارير الراجع الخارجي الذي يعتبر وسيلة إفصاح ثانوية.[1]

ومن العناصر الأخرى الواجب توافرها في الإفصاح نجد ما يلي: [2]

- توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمؤسسة في الوقت المناسب، بمعنى يجب أن تقوم المؤسسة بتوفير المعلومات والبيانات المستخدميها في الوقت المناسب وأن لا تصدرها بصورة متأخرة بشكل يجعلها ضئيلة الفائدة وقد تصبح في مرحلة عديمة الفائدة، كما وتفقد تأثيرها على القرار، ومثال ذلك أن تقوم المؤسسة بنشر ميزانيتها بعد صدورها بفترة زمنية حيث لا يمكن الاعتماد عليها في السوق المالي؛

[1]- مرجع سابق الذكر، سليمة بولحمر، خديجة بوشطول .

[2] - دواد خيرة، مرجع سابق، ص 153.

- إتاحة الفرصة للمتعاملين مع المؤسسة للإطلاع على المعلومات والبيانات المتعلقة بها بمعنى يجب على المؤسسة أن تنتج الفرصة لجميع الأطراف المتعاملة معها للإطلاع على البيانات والوثائق المتعلقة بها.

- عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة بشكل دقيق وميسر ومفهوم حيث ينبغي على المؤسسة أن تعرض بياناتها والمعلومات المتعلقة بها بشكل ميسر وواضح ومفهوم الجميع المتعاملين معها وباللغة العربية وغيرها من اللغات الأجنبية، وعلى موقع المؤسسة الالكتروني ويجب أن لا يكشف تلك البيانات والمعلومات ذلك: عرض المؤسسة لبياناتها المالية بصورة أرقام صماء تخلو من التوضيح لبنود ومفردات تلك ومثال البيانات.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن تراجع وتدهور أخلاقيات الأعمال أدى إلى انهيار بعض الشركات الكبرى وحصول أزمة مالية شديدة لبعض آخر في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، فالإدارة تسعى لتحقيق مصالحها على حساب مصالح بقية الأطراف الأخرى لذا تزايدت الدعوة إلى حوكمة الشركات **Corporate Governance** وكانت أهم مبادئ الحوكمة (حماية حقوق المساهمين, المعاملة المتكافئة للمساهمين تفعيل دور أصحاب المصالح الإفصاح والشفافية تفعيل دور مجلس الإدارة)، أما خصائصها فهي (الانضباط, الشفافية, الاستقلالية المساءلة المسؤولية, العدالة، والمسؤولية الاجتماعية).

يعد الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ والخصائص التي ارتكزت عليها حوكمة الشركات لغرض ممارسة الرقابة والمساءلة ولضمان حماية المستثمر، فالمنظمات الدولية والمحلية اهتمت بمعايير الإفصاح المحاسبي ولمن يوجه الإفصاح المحاسبي. فالشركات التي تريد تطبيق إجراءات حوكمة الشركات عليها أن لا تتوقف عند الإفصاح التقليدي الوقائي Protective Disclosure وأن تتوسع في الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي Informative Disclosure لتحقيق التوازن والعدالة بين جميع الأطراف وليخرج الإفصاح من دور حماية الإدارة إلى دور حماية المستثمر.

الفصل الثالث

دراسة حالة ملبنة طوملي

تمهيد:

من أجل تغطية جوانب الموضوع المدروس ومحاولة إعطاء نظرة عن الجانب التطبيقي للموضوع إرتئينا تقديم حالة ملبنة طوملي كمؤسسة لعرضها كحالة تطبيقية، لمعرفة واقعها في إطار عملية اختيارها وسوف نحاول من خلال هذا الفصل دراسة استبيان قدم للمؤسسة الذي سوف نتناول فيه تقديم عام للمؤسسة، ثم دراسة للمؤسسة من خلال تقديمه ثم تشخيصه باستعمال برنامج إحصائي وصفي SPSS للتعرف أثر الإفصاح والحوكمة في المؤسسة فبطبيعة الحال اختيار هذا لا يكون بطريقة عشوائية وإنما يتم على أساس أسئلة التي تعتمد عليها دراستنا بالمؤسسة لذلك سيتم دراستها وتحليلها، وأخيرا تقييم هذا الاستبيان عن طريق التحليل الإحصائي باستعمال برنامج SPSS ودراسة دور الافصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات في ملبنة طوملي كما يلي:

المبحث الأول: ورقة فنية عن ملبنة طوملي"TOMLAIT"

المبحث الثاني : الدراسة الميدانية

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المبحث الأول : بطاقة فنية عن ملبنة طوملي TOMLAIT

في هذا المبحث تعرفنا على الملبنة طوملي OMLAIT" من حيث نشأتها وهيكلها التنظيمي تعتبر ملبنة "طوملي" من الشركات المتوسطة ، نشاطها الأساسي إنتاج الحليب ومشتقاته، أنشأها السيد طوماش احمد سنة 2015 ، تتموقع بعنوان المجمع السكني رقم 156 في بلدية بوسكن دائرة بني سليمان ولاية المدية (شمال الجزائر 100 كلم جنوب العاصمة الجزائرية و70 كلم شرق ولاية المدية تقع ملبنة طوملي في بلدية بوسكن دائرة بني سليمان ولاية المدية شمال الجزائر العاصمة حوالي 100 كلم

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة طوملي TOMLAIT "

جنوب العاصمة الجزائر و70 كلم شرق ولاية المدية وتتموقع في المجمع السكني رقم 156 في بلدية بوسكن.

الشكل05 : وثيقة تبين الموقع الجغرافي للمؤسسة



الفرع الأول: معلومات فنية

نوع المؤسسة: ملبنة طوملي

تاريخ الانشاء: سنة 2015

- اسم ولقب المسيير: طوماش احمد
- الصيغة القانونية: مؤسسة تضامن
- السجل التجاري: 26/00-1741257 : 10 بتاريخ 31/12/2017
- البطاقة الجبائية: 176103500285124
- الصنف رقم 26190854329
- النشاط الصناعات الغذائية
- المنتجات الحليب ومشتقاته
- عدد العمال المباشرين : 46
- عدد العمال غير المباشرين: 30
- العنوان الالكتروني: tomlait3@gmail.com
- العنوان: المجمع السكني رقم 156 ، بلدية بوسكن دائرة بني سليمان ولاية المدية.
- .الهاتف: 0667.46.35.84 / 0659.88.96.75 فاكس: 025.71.91.79
- المساحة المطورة : 5600م²
- نوع البناء: اسمنت و هيكل حديدي
- البطانة و السقف : سقف من البلاستيك
- عدد المستويات للاستعمال الصناعي او التخزين: مستوى 01.
- نوع تدفئة المباني الصناعية : غاز

الفرع الثاني: القدرة والتجهيزات

جدول رقم1: يمثل تجهيزات المؤسسة

N°	Désination	marque	quantité	Capacité
1	Echangeur refroissement rapide de lait de vach	italy	1	5000 litres/H
2	Tank recombinaison	Italy	3	5000 litres/T
3	Tank de stokage	Italy	3	5000 litres/T
4	Echangeur refroidissement rapide rapide de lben et raib	Italy	1	10000 litres/H
5	Pasteuristeur a plaque	italy	1	5000 litres/H
6	Séparateur de cém fraiche	Italy	1	1000 litres/T
7	Tank de crém fraiche avec pasteurisateur	italy	2	Model ZL5-2
8	Barate de bure	Italy	1	1300 litres/H
9	Conditionneuse pot(yahourt , créme frriache…)	Italy	1	5000 litres/H
10	Conditionneuse de lait en sachet	Italy	1double tete	5000 litres/H
11	Conditionneuse de lait en sachet	Chaina	2 double tete	5000 litres/H
12	Unité de cip automatique	italy	1	10000 litres/H
13	Chaudiére	Italy	1	492KW
14	Eau glacée	Italy	1	400KW
15	Tank de réception frigomilk	Italy	2	1000 litres/T
16	Tank de réception frigomilk	Italy	1	5000 litres/T
17	Tank de réception frigomilk	Italy	1	3000 litres/T
18	cuve de réception frigomilk	Italy	1	300 litres/T
19	Compresseur à l'air	Italy	1	
20	Unité de traitement d'eau	Italy	1	07M3
21	mélangeur	Italy	2	10000 litres/T
22	Poste transfornateur	Italy	1	630KW
23	Groupe électrogéna	Italy	1	500KV
24	Bache a eau	Italy	1	150M3
25	Forage avec equipement	Italy	1	

المطلب الثاني: نشاط الشركة

تنشط شركة ملبنة طوملي في قطاع الصناعة حيث تساهم بشكل كبير مثلها مثل الشركات الأخرى في التنمية الاقتصادية، وتلبية رغبات المستهلكين إلى حد معين وبصفة عامة يمكن تلخيص نشاط شركة " ملبنة طوملي " في العناصر الثلاثة الأساسية التالية:

أولا – الشراء: تقوم الملبنة بإبرام عقود مع مربيين البقر وذلك لتزويدها بالحليب والذي يعد من المواد الأولية الأساسية، حيث يوضح الجدول رقم (02 عدد الابقار التي تعتمد عليها المؤسسة خلال الفترة من جانفي إلى أكتوبر في تزويدها بمادة الحليب وكذا الكمية المجمعة.

جدول رقم 2: يوضح عدد الأبقار المنتجة للحليب والكمية المجمعة باللتر

الشهر	عدد الأبقار المنتجة للحليب	كمية الحليب الخام المجمع
جانفي	920	330 206
فيفري	937	855 211
مارس	884	095 244
أفريل	860	691 267
ماي	876	544 284
جوان	840	087 260
جويلية	843	612 269
أوت	804	037 254
سبتمبر	807	431 211
أكتوبر	769	904 201

المصدر: ادارة المؤسسة، مصلحة المستخدمين.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك ثبات نسبي في عدد الأبقار المنتجة من شهر مارس حتى لشهر جويلية، ذلك يرجع للدورة البيولوجية للأبقار وتوقيت الولادة، أما في الأشهر الأخرى فنجد تفاوت كبير من حيث الأعداد و ذلك للأسباب المذكورة آنفا، أما في ما يخص الكمية فنرى أنها تتصاعد بنسبة متفاوتة من شهر جانفي حتى لشهر ماي

أي فصلي الشتاء والربيع و ذلك بسبب توفر الكلأ و الجو المساعد، وتنخفض تدريجيا في فصلي الصيف و الخريف وذلك لكونها نهاية الموسم بالنسبة لها؛

يوضح الشكل رقم (7) كيفية تطور كمية الحليب الخام المجمع خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى غاية شهر أكتوبر حيث نلاحظ إن الكمية المجمعة من الحليب الخام ترتفع خلال الفترة من شهر مارس إلى شهر ماي وذلك راجع إلى فصل الربيع أين تتزايد المراعي (الأعلاف) (الطبيعية و هي الفترة التي يبلغ فيها الحليب المجمع ذروته.

ثانيا- الإنتاج : بعد أن تقوم الملبنة بعملية شراء المواد الأولية اللازمة تدخل في المرحلة الثانية وهي الإنتاج، وتعتبر أهم حلقة في نشاط الملبنة حيث تقوم بتحويل المواد الأولية من حالاتها الطبيعية الأولى إلى منتجات نهائية متمثلة في الحليب ومشتقاته ونذكرها فيما يلي حليب مبستر ومكيف، حليب بقرة كامل، حليب بقرة شبه منزوع الدسم، حليب بقرة منزوع الدسم حليب بقرة مبستر منزوع الدسم، زبدة ، كريمة طازجة ، لبن ، را ، شاربات، ياغورت وهذه المنتجات توزع بشكل يومي وفي كل المواسم.

و تطمح المؤسسة مستقبلا لإنتاج:

- منتجات متنوعة من الأجبان جبن ،احمر، كومونبار، شيدار....
- مثلجات
- عصائر

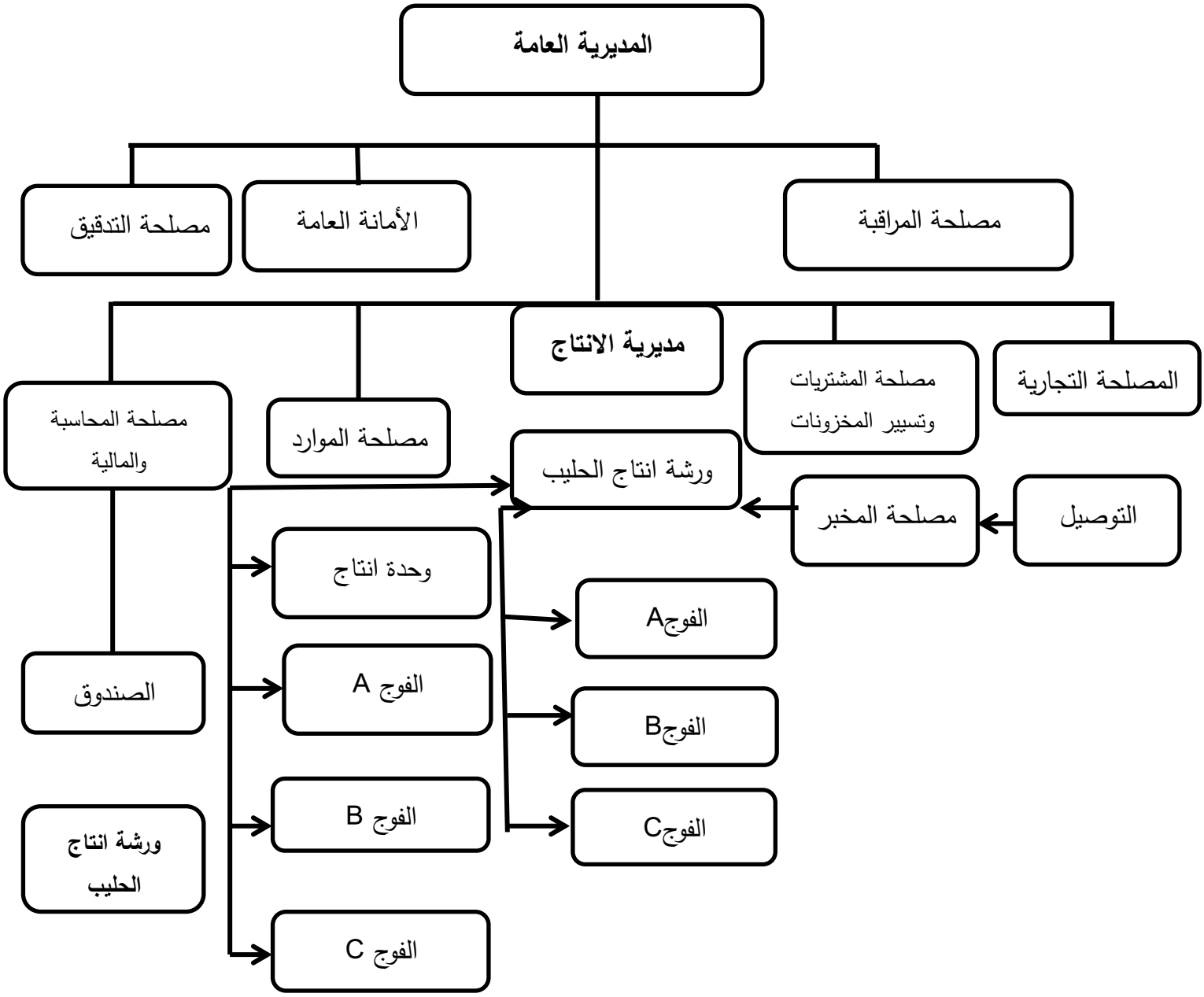
ثالثا- البيع والتوزيع: وهذا النشاط تشرف عليه المصلحة التجارية بالشركة، وذلك لإيصال المنتج إلى المستهلك النهائي في الوقت والمكان المناسبين وتقوم الشركة ببيع وتوزيع منتجاتها في سوقها المحلي وتعتمد في توزيع الجزء المتبقي من منتجاتها على موزعين خواص، حيث تقسم المنتجات حسب المناطق و حسب الكثافة السكانية و عدد

المحلات المتعاقد معها فمثلا في مدينة بوسكن يتم توزيع حوالي 500 كيس من الحليب و100 علبة من اللبن الطازج، وتنخفض هذه الكمية بسبب الطابع الريفي لتلك المدينة وكون سكانها من منتجي مادة الحليب، بالإضافة إلى صغر حج المدينة، أما في مدينة بني سليمان يتم توزيع 2000 كيس من الحليب و1500 علبة من الألبان، وتسعى المؤسسة للسيطرة الكلية على السوق وتوزيع ما يقارب 4000 كيس حليب، وهي الكمية التقديرية للاحتياجات اليومية لسكان المنطقة، إلى جانب ذلك تصل منتجات ملبنة طوملي لبلديات السواقي وجواب والقلب الكبير، وتهدف المؤسسة مستقبلا لزيادة المنطقة المغطاة والمنافسة في السوق الولائية وكذا الوطنية.

المطلب الثالث : عرض تفصيلي للهيكل التنظيمي

تنقسم الإدارة العامة للمؤسسة محل الدراسة إلى عدة مصالح و مديريات نفصلها في الشكل الموضح أدناه:

الشكل06: يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: مقدم من طرف ملبنة طوملي

نتطرق إلى تقديم مختلف هذه المصالح المكونة للهيكل التنظيمي لـ" ملبنة طوملي" والمقدّمة لنا من طرف أحد موظفي مديرية الموارد البشرية.

الفرع الأول: المديرية العامة

يشرف على تسيرها المدير العام بحيث يعد مالك لهذه الشركة وهو المسؤول الأول عن تنظيم الشركة والانضباط في اتخاذ القرارات والتنسيق بين مختلف مصالح الشركة، وهي تتكون من:

الأمانة العامة: ويشتغل بها موظفين بحيث تقوم بتنظيم الملفات ومواعيد المدير، وتمرير المكالمات، وهي عبارة عن مساعدة المدير وهي همزة وصل بين المدير العام وجميع المصالح سواء كانت داخلية أو خارجية

مصلحة التدقيق: وهي تتصل مباشرة مع المديرية العامة، ويشرف على تسيرها إطار له خبرة محاسبية، بحيث يهتم بإعادة النظر والتدقيق في كافة العمليات المحاسبية المالية الداخلية بالشركة...

مصلحة المراقبة التجارية : تقوم بمجموعة من العمليات والإجراءات الرقابية من أجل تنسيق النشاطات التجارية واكتشاف الانحرافات وهذا من أجل صيانة العملية التجارية بالشركة وذلك لتدعيم وتنمية الفعالية الاقتصادية ويتولى مهام تسييرها إطار خبير في هذا المجال.

الفرع الثاني: مديرية الإنتاج

تدار من طرف مهندس في التغذية له خبرة عالية في هذا المجال ويتمثل الدور الرئيسي لهذه المديرية في متابعة العمليات الإنتاجية و تشمل كل من:

1- من جانب الإدارة

أ – مصلحة المحاسبة والمالية وتعتبر من أهم المصالح من حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى، وتقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

فرع المحاسبة : ويتولى مهام تسيير هذا الفرع إطار له خبرة في مجال المحاسبة، ويتضمن هذا الفرع المحاسبة العامة ومحاسبة الموارد والمحاسبة التحليلية، ويقوم بعدة عمليات أهمها:

إعداد الميزانيات المحاسبية، متابعة حركة المنتجات النهائية وحساب التكاليف وانجاز كل الإجراءات اللازمة لذلك.

فرع المالية والصندوق : ويشغل هذا الفرع مستخدمين بحيث يمثل الدور الرئيسي للوظيفة المالية في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل كافة الأعمال وتسير التدفقات المالية داخل الشركة.

ب – **مصلحة الموارد البشرية** : تهتم هذه المصلحة بتسيير اليد العاملة بالشركة بحيث تشرف على عمليات التوظيف، اعداد الأجور وكذلك تحسين الوضعية الاجتماعية للعمال عن طريق الضمان الاجتماعي.

ت – **مصلحة المشتريات وتسيير مخزونات الموارد الأولية** : تسير هذه المصلحة من طرف إطار خبير في هذا المجال ، بحيث تقوم بالإشراف على تموين الشركة بكل الاحتياجات والمستلزمات من الموارد الأولية كما تقوم بتسيير مخازن المشتريات من خلال الإشراف على عمليات دخولها وخروجها وهذا من أجل تجنب أي نقص أو انقطاع في المخزونات.

ث – **المصلحة التجارية وتسيير مخزونات المنتجات النهائية والشحن:** تهتم هذه المصلحة بتسويق المنتجات وبيعها، ومتابعة المخزون، وكل ما يخص المبيعات وإستراتجية التوزيع بحيث تشرف على تسيير المبيعات واعداد الفواتير كما تتولى مهمة الشحن.

2-من جانب الإنتاج:

أ – **ورشة إنتاج الحليب** : ويشرف عليها رئيس ورشة الإنتاج و تتفرع هذه الورشة إلى: .
مصلحة تجميع الحليب : وتهتم هذه المصلحة بعمليات تجميع الحليب على المربي.

مصلحة المخبر: بحيث تمر كميات الحليب المجمعة على مخبر التحاليل للقيام بعمليات **المعالجة والتحليل التوصيل:** وتهتم هذه المصلحة بتوصيل كميات الحليب المعالجة إلى:

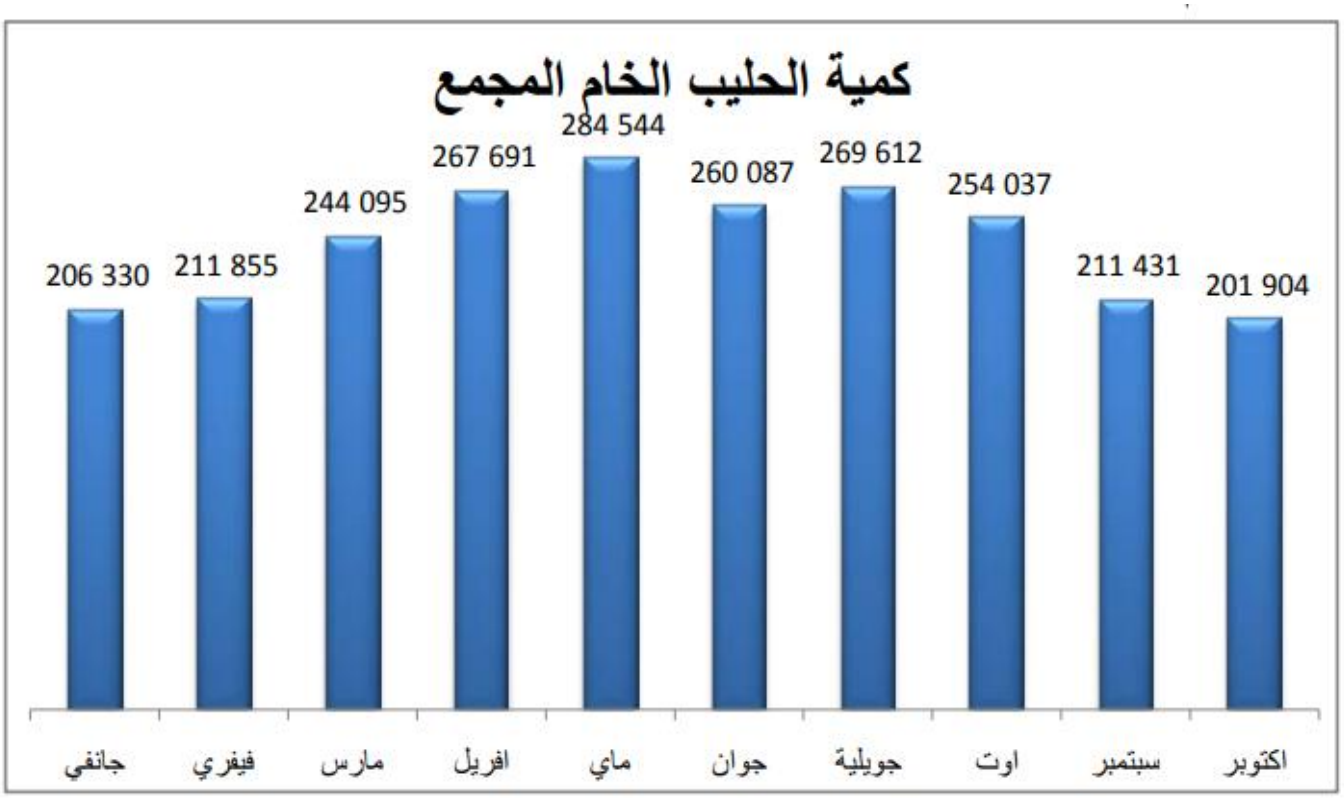
قسم الإنتاج: مهمته الخاصة هو العملية الإنتاجية الكاملة، أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية، ويضم هذا القسم فوجين، الفوج A الفوجB

يعمل كل واحد منهما لمدة 8 ساعات يوميا بالتناوب أي بمعدل 16 ساعة في اليوم.

ورشة إنتاج الياغورت : ويشرف عليها رئيس ورشة الإنتاج ويشتغل بهذه الورشة 3 أفواج عمل ، يعمل كل فوج لمدة 8 ساعات يوميا أي بمعدل 24 ساعة عمل في اليوم.

ورشة إنتاج حليب : تقوم هذه الورشة بإنتاج الحليب

الشكل رقم 07: يوضح كمية الحليب الخام المجمع



المصدر: مقدم من طرف ملبنة طوملي

المبحث الثاني : الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث وصفا لطريقة تصميم قائمة الاستبيان انطلاقا من مرحلة إعدادها إلى اختبار صدقها وثباتها، وهذا من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: إعداد الاستبيان وطرق توزيعه

تم إعداد وتجهيز هذا الاستبيان ليكون قابلا للتوزيع على مراحل وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: استمارة الاستبيان

تم الاعتماد على الاستبيان بصفة أساسية في جمع البيانات من أجل الإدراك الجيد للعلاقة بين متغيرات الدراسة وتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الاستبيان للوصول إلى أكبر قدر من المعلومات، ولأنه يعتبر من الأدوات واسعة الاستعمال من قبل الباحثين لما لها من مزايا في قياس وجهات نظر أفراد العينة من خلال تحليل نتائجه والوصول إلى نتائج نهائية.

الفرع الثاني: المقابلة

لقد تم انتهاج أسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد العينة المدروسة وخاصة المهنيين، ومن أجل الحصول على المعلومات مباشرة وبغية شرح أي استفسار أو غموض في الأسئلة بهدف الحصول على معلومات دقيقة، وتعتبر المقابلة الشخصية ذات أهمية بالغة في البحث الميداني من أجل التوسع أكثر في الدراسةالاستبيانية، ولقد تم إجراء المقابلة مع محاسبين وموظفين في المحاسبة والمالية على مستوى ملبنة طوملي ومن خلال هذه المقابلات تم ملاحظة أن معظم الموظفين والمحاسبين في المكاتب المتخصصة الذين تم توزيع الاستبيان عليهم ليسوا على دراية بمصطلح الإفصاح والحوكمة مبررين ذلك بأنه موضوع جديد وما يهمهم في الإدارة هو إعداد الميزانيات.

المطلب الثاني: تحضير الاستبيان وتحليله

من خلال هذا المطلب يتم توضيح عملية تحضير الاستبيان ونشره وتحليله.

الفرع الأول: تحضير الاستبيان

بغرض إجراء هذه الدراسة فقد تم بناء استبيان تم تحميله على ورق عادي وهذا للتسليم المباشر، وقد تضمن توضيحا لموضوع الدراسة وأهميتها وأهدافها، كما يضمن أيضا أسئلة تم تصميمها بطريقة بسيطة مع تفادي الأسئلة الغامضة وتجنب الإطالة في الأسئلة التي تشتت ذهن المستجوبين، وتكون قابلة للفهم من قبلهم والذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع.

هذا وقد تم سبق الأسئلة مقدمة تضمنت عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وحيز للشهادة المحضرة، وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة مع الرجاء لهم لتحفيزهم من أجل الإجابة بعناية وموضوعية وإحاطتهم بأن المعلومات المتحصل عليها تستخدم في أغراض البحث العلمي فقط مع عبارات الاحترام والتقدير.

الفرع الثاني: عرض الاستبيان

يشتمل الاستبيان ولغاية تحقيق الأهداف على جزئين:

الجزء الأول: بيانات عامة عن عينة الدراسة مكونة من 6 فقرات وتفيد هذه البيانات في التأكد من كفاءة أفراد العينة وقدرتهم على فهم مختلف فقرات الاستبيان وتقديمهم للإجابات المناسبة.

الجزء الثاني: وهو مكون من عبارات الاستبيان التي تعبر عن دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية بولاية المدية، وهذا الجزء يتكون من محورين المحور الأول يتمثل في قياس مدى التزام المؤسسة بإفصاحات الحوكمة يشتمل

على 9 أسئلة مرتبطة مع موضوع الدراسة، أما المحور الثاني فخصص لقياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح.

الفرع الثالث: مجتمع وعينة الدراسة وأدوات التحليل الإحصائي

أولا : مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في موظفي ومحاسبي طوملي بولاية المدية موزعين على مختلف الرتب ونعني بذلك إطارات الشركة فتعتمد على المنصب الذي يشغله في الإدارة أي يجب أن ينتمي إلى مصلحة المحاسبة والمالية.

ثانيا: عينة الدراسة

بالنسبة لعدد العينة في الدراسة فقد تم توزيع 41 استمارة شملت أفراد العينة المذكورة سابقا، وبعد عملية التوزيع بدأت عملية الاستلام بحيث تم استرجاع 36 استمارة وبعد عملية الفرز تقرر الإبقاء على 30 استمارة أما الفرق المتمثل في 6 استمارات تم استبعاده وذلك لعدة أسباب أهمها النقص في الإجابة بالإضافة إلى 5 استمارات ضائعة داخل المؤسسة ويمكن تلخيص ذلك في:

الجدول رقم 03: عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الموزعة	41	%100
عدد الاستمارات الواردة	36	%87.80
عدد الاستمارات الملغاة	6	%14.63
عدد الاستمارات الضائعة	5	%12.19
عدد الاستمارات المعتمدة	30	%73.17

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على استمارة الاستبيان

من خلال الجدول السابق نسبة الاستمارات المعتمدة 73.17% وسيتم استخدامها في دراسة وتحليل نتائج الاستبيان الذي سيتناوله المبحث الثاني

ثالثا : أدوات التحليل الإحصائي

بعد الانتهاء من تفريغ البيانات المتضمنة في هذه الاستبيانات في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصارا (SPSS_V_{25}) نقوم بإجراء التحليل الإحصائي للبيانات عن طريق مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهذا تماشيا مع نوع المتغيرات وفرضيات الدراسة وفيما يلي توضيح للاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها:

اختبار كولمحروف – سمرنوف(K_S) Kolmogorov–smirno test –لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه؛

–معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان؛

معامل الارتباط سبيرمان Spearman Correlation Coefficientالحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي؛

التكرارات والنسب المئوية لوصف بيانات العينة من حيث خصائصها؛

التكرارات والنسب المئوية لوصف بيانات العينة من حيث خصائصها؛

المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية لمحاور الدراسة والعبارات التي تقيسها؛ الانحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي؛ الاختبار التائي (T) لعينة واحدة من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي، وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة:

عند جمع البيانات العملية باستخدام الاستبيانات فإنه يجب التحقق من بعض المسائل المتعلقة يجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات الثبات صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

أولا: التحقق من التوزيع الطبيعي

للتأكد أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، قام الطالبين باستخدام اختبار كولمحروف من سميرنوف(Kolmogorov–smimov test (K–S وهو اختبار ضروري في حالة استخدام الاختبارات المعلمية والتي تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الاختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة لمحاور الدراسة أكبر من (0.05). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (04): اختبار كلمجروف–سميرنوف K–S) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة

المحور	قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحور الأول: قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات	0.139	30	0.097
المحور الثاني: قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح	0.128	30	0.121

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSpss

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (03) أن قيمة اختبار كلمجروف – سميرنوف للمحور الأول (قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة (الشركات والمحور الثاني قياس

مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح كانت غير دالة إحصائيا (0.05 >P) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

ثانيا: اختبارات الصدق

يؤكد العديد من العلماء والمختصين إلى أن صدق الاختبار يعتمد على صدق عباراته، إذ يزداد أو يقل على أساسها، وعليه فإن العناية بصدق الفقرات تعد بمنزلة المعالجة على المستوى القاعدي مع المشكلة العامة، وقد تم في هذه الدراسة قياس صدق العبارات بعدة طرق منها الصدق الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي وفيما يلي تفصيل ذلك:

صدق المحتوى

وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم التجارية والاقتصادية والتسيير كما تم ذكره سابقا، حيث تم تحكيمها من قبلهم، وقد أخذ الطالبين بمعظم ملاحظاتهم، بالإضافة إلى عرض الاستبانة على عينة استطلاعية وذلك للتعرف على مدى فهمهم للعبارات ودرجة وضوحها، حيث أشارت النتائج إلى وضوح العبارات وقدرة الموظفين على فهم العبارات إلى أن وصلت الاستبانة إلى شكلها الحالي.

صدق الاتساق الداخلي

تعد قوة الارتباط بين العبارات المعدة لقياس خاصية ما مؤشراً إحصائياً لصدق الاتساق الداخلي تشير "أنستازي" أن الاتساق الداخلي لعبارات الاختبار يحسب عن طريق معامل الارتباط بين درجات العبارات ودرجات المحك الخارجي، وعندما لا يتوفر محك

خارجي فإن الدرجة الكلية للاختبار تعد أفضل محك داخلي يمكن الاعتماد عليه ومن أجل تحقيق ذلك تم حساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجات كل عبارة مع الدرجة الكلية للاختبار.

الاتساق الداخلي للمحور الأول:

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (05)

الجدول رقم (05) معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
A1	يتم الإفصاح في الاسم والشكل القانوني وتطبيق عمل المؤسسة وأنشطتها الرئيسية	0.481*	0.006
A2	يتم الإفصاح في القوائم المالية الأساسية والتسوية للمؤسسة	0.620*	<0.00
		**	1
A3	يتم الإفصاح في معلومات... المخاطر المالية التي تهتم لها المؤسسة	5040**	0.001
A4	يتم الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة	0.719***	<0.001
A5	يتم الإفصاح عن المعلومات مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة	0.530***	<0.001
A6	يتم الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة	6180***	<0.001

A7	تم الإفصاح عن المعلومات مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة	0.494**	0.003
A8	يتم الإفصاح عن التنبؤ بربحية المؤسسة الاقتصادية	6250***	<0.001
A9	يتم الإفصاح عن مكفآت مجلس الإدارة والمديرين التنفذيين ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم	0.725***	<0.001
A10	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدرة اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال	5900***	<0.001
مستوى الدلالة الإحصائية			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSpss

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (05) أن جميع المعاملات الارتباط كانت مرتفعة ودالة إحصائيا، حيث تراوحت من (SP = 0.481, P0.006) للعبارة (A1) إلى (0.001 >P ,SP = 0.725) للعبارة (A9) مما يعني وجود علاقة طردية بين كل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

الاتساق الداخلي للمحور الثاني نوضح ذلك من خلال عرض الجداول رقم (06)

الجدول رقم(06): معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالةP
B1	تراعى المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي تقاريرها المالية	0.620***	<0.001
B2	تراعي المؤسسة عرض المعلومات المالية في وقت واحد	0.746***	<0.001

	وكافة مستخدمي تقاريرها المالية		
B3	تقوم المؤسسة بالاستيراد الكتروني للمعلومات	5590***	<0.001
B4	تراعي المؤسسة عرض المعلومات المالية وغير المالية بالقدر الكافي	0.513***	<0.001
B5	يتحصل أصحاب المصالح في المؤسسة على معلومات هامة وملائمة وذات علاقة بها على أسس منتظمة ودورية وفي الوقت المناسب	0.608***	<0.001
مستوى الدلالة الإحصائية		***P<0.001	

المصدر من إعداد طالبين بالاعتماد على مخرجاتspss

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (05) أن جميع المعاملات الارتباط كانت مرتفعة ودالة إحصائيا، حيث تراوحت من SP=0.513, P 0.00 <للعبارة (B4) إلى 0.001 SP< 0.746, P = للعبارة (B2) مما يعني وجود علاقة طردية بين كل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

ثالثا: الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد أهم أنواع صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط درجة كل متغير مع درجة متغيرات الدراسة الأخرى والدرجة الكلية لعبارات الاستبانة.

الجدول رقم (07) معاملات الارتباط سبيرمان بين كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان.

المتغير	1	2	3
1- قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات	1	-	-

2- قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح	0.774***	1	-
3- الدرجة الكلية للاستبيان	0.736***	0.831***	1

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSpss

نلاحظ من الجدول رقم (06) الذي يبين معاملات ارتباط محاور الأول مع المحور الثاني، ثم مع الدرجة الكلية للاستبيان جميع عبارات الاستبيان أن جميع معاملات الارتباط الظاهرة في الجدول محصورة بين القيمتين (0.736 ;SP) 0.831-SP-وهي دالة إحصائيا (0.001(P<، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

رابعا: ثبات الاستبيان

يعد ثبات الفقرات شرطا أساسيا من شروط أدوات البحث، ويقصد به أن تعطي فقرات الاختبار نفس النتائج أو قريبة منها إذا ما أعيد تطبيقها على الأفراد أنفسهم في الظروف نفسها.

وقد تم حساب معامل ثبات الاختبار بطريقة التباين ألفا كرونباخ Cronbach) (Alpha حيث تتمتع هذه الطريقة بأهمية خاصة في حساب ثبات الاختبارات الموضوعية وهي تمثل التجانس في أداء الأفراد في قياس خاصية محددة، وتتراوح قيمة معامل الثبات بين (0) و(1) وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على ثبات عال للمحور أو المقياس وكلما اقترب من الصفر دل على عدم وجود ثبات.

يوضح الجدول التالي نتائج معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ Cronbach Alpha محاورالدراسة والدرجة الكلية للاستبيان.

الجدول رقم (08) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المحاور والدرجة الكلية للاستبيان

المحور	معامل ألفا كرونباخ
	α
المحور الأول: قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات	0.805
المحور الثاني: قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح الدرجة الكلية للاستبيان	0.794
	0.911

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSpss

نلاحظ من الجدول الرقم (07) أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ كانت قيم مرتفعة، حيث جاءت قيمة معامل ألفا كرونباخ للمحور الأول(0.805) كما بلغت قيمة معامل الثبات للمحور الثاني(0.794)، أما على مستوى الدرجة الكلية للاستبيان فقد بلغ معامل الثبات (0.911)، وهذا يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا المبحث عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(Spss) ، حيث نقوم أولا بوصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، وبعد إجراء تحليل وصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة، وبعد ذلك نقوم باختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

اشتملت الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة كما جاء في الاستبيان المرفق في الملاحق على المتغيرات الديمغرافية (الجنس العمر المستوى التعليمي، التخصص العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة)، حيث اعتماد التكرارات النسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص أفراد العينة وتحليلها. سيتم

أولا : وصف خصائص العينة من حيث متغير الجنس

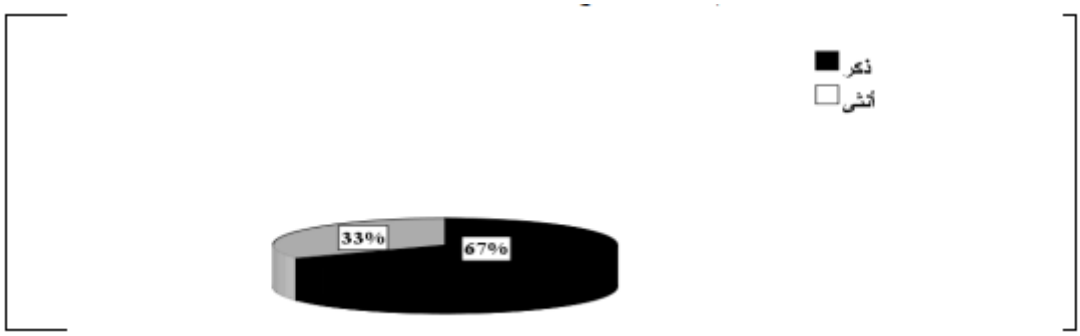
يمثل الجدول التالي تلخيصا للنتائج . المتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم (09) توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
	–	f	%
الجنس	ذكر	20	67
	أنثى	10	33
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات.SPSS

نلاحظ من الجدول رقم (08) أن نسبة تمثيل الموظفين الذكور بلغت (67%) من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الموظفين الإناث (33%) ، وهذا يدل على أن غالبية الموظفين في ملبنة طوملي بولاية المدية هم من فئة الذكور والشكل الموالي يوضح ذلك.



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثانيا: وصف خصائص العينة من حيث متغير العمر

يوضح الجدول خصائص العينة من حيث متغير العمر

الجدول رقم(10): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

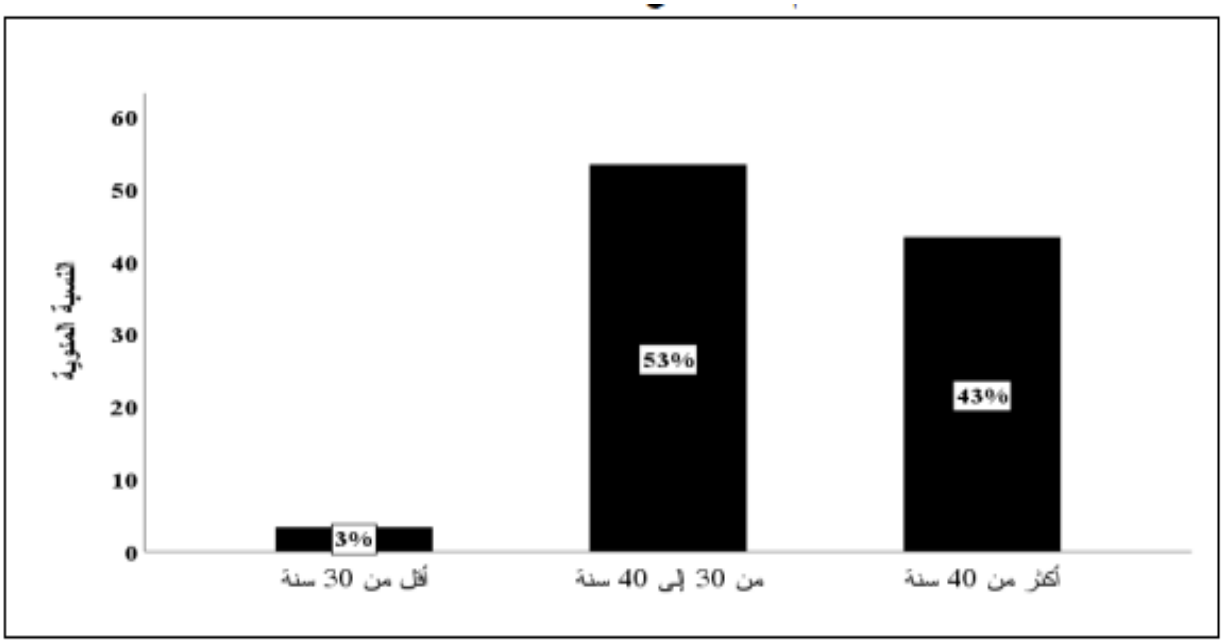
المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
	–	f	%
العمر	أقل من 30 سنة	01	03
	من 30 إلى40سنة	16	53
	أكثر من40سنة	13	43
	المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أنّ معظم الموظفين في عينة الدراسة هم من الفئة العمرية من 30 إلى40 سنة، حيث بلغ عددهم (16) موظف وبنسبة مقدارها (53%)،

تليها الفئة العمرية أكثر من 40 سنة، حيث بلغ عددهم (13) موظف وبنسبة (43%)، في حين لم يتعدى مجموع الموظفين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية أقل من 30 سنة سوى موظف وحيد وبنسبة بلغت (03%)، وعليه يمكن القول أن معظم موظفي عينة الدراسة هم من الفئات الشبابية داخل ملبنة طوملي بولاية المدية، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثالثا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير المستوى التعليمي

يوضح الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي:

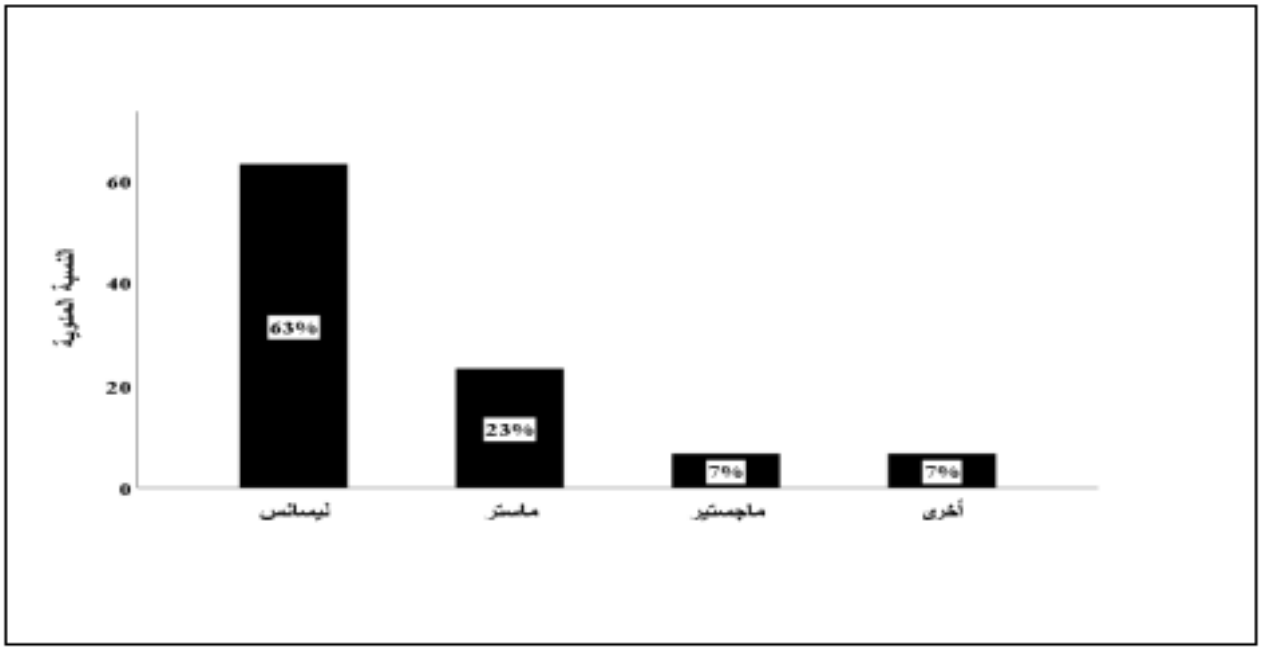
الجدول رقم (11) توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المتغير	الفئات	التكرار f	النسبة المئوية %
المستوى التعليمي	ليسانس	19	63
	ماستر	07	23
	ماجيستير	02	07
	دكتوراه	–	–
	أخرى	2	07
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين لديهم شهادة ليسانس يمثلون المؤهل العلمي الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (19) موظف وبنسبة مئوية بلغت (63%)، يليهم الموظفين الحاملين ماستر بمجموع (07) موظفين وبنسبة بلغت،23 وأخيرا الموظفين من حملة شهادة ماجستير وشهادات أخرى بمجموع موظفين اثنين وبنسبة مقدارها (07%) لكل فئة منهما، وبناء على هذا نستنتج أن غالبية موظفي عينة الدراسة داخل ملبنة طوملي بالمدية من حملة شهادات ليسانس والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (08) توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر : رسم مقتطع من مخرجات.SPSS

رابعا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير التخصص العلمي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي:

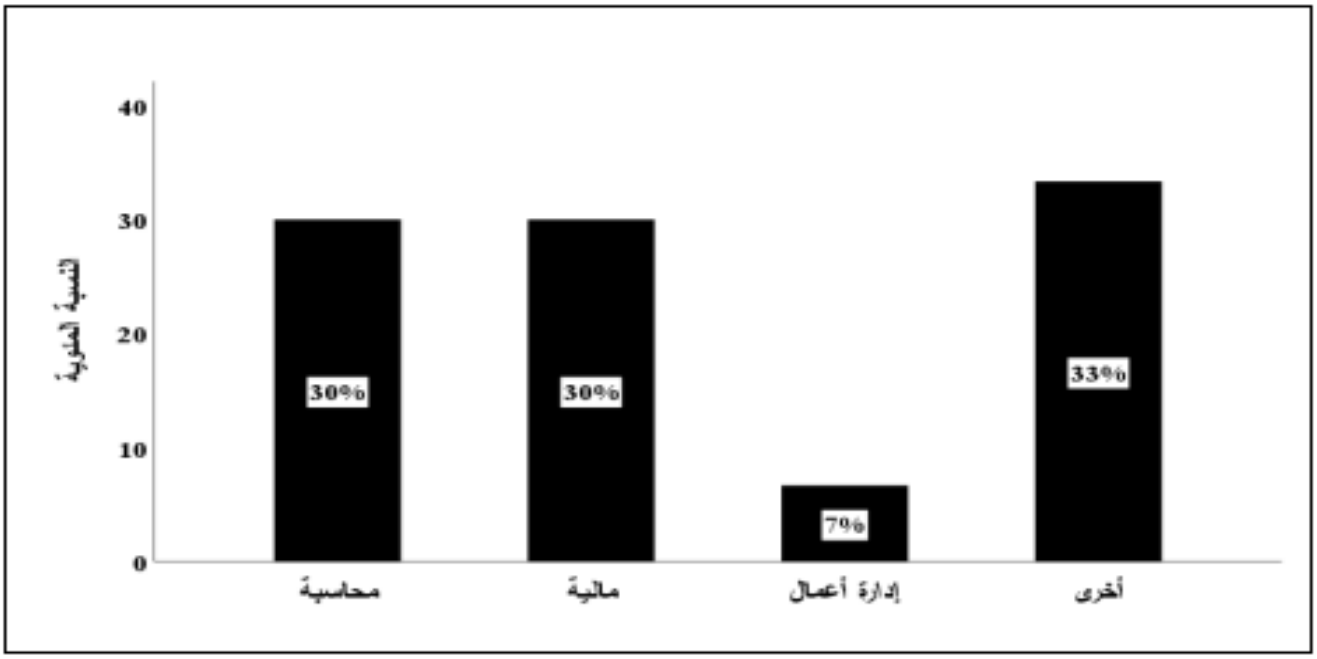
جدول رقم (12) توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي

المتغير	الفئات	التكرار f	النسبة المئوية %
التخصص العلمي	محاسبة	09	30
	مالية	09	30
	إدارة أعمال	02	07
	مراجعة	–	–
	اقتصاد	–	–
	أخرى	10	33
	المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين لديهم تخصصات علمية أخرى يمثلون النسبة الغالبة في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (10) موظفين وبنسبة مئوية بلغت (33%) ، يليهم الموظفين من ذوي تخصص علمي محاسبة وتخصص مالية بمجموع (09) موظفين وبنسبة بلغت (30%) لكل فئة، وأخيرا الموظفين من تخصص إدارة أعمال بمجموع موظفين اثنين وبنسبة مقدارها (07%)، وعليه نستنتج أن غالبية موظفي عينة الدراسة داخل ملبنة طوملي بلدية بوسكن بالمدية لديهم تخصصات علمية في مجال المحاسبة والمالية والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل09 توزيع أفراد العينة



المصدر : رسم مقتطع من مخرجات.SPSS

رابعا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير المسمى الوظيفي

يوضح الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي:

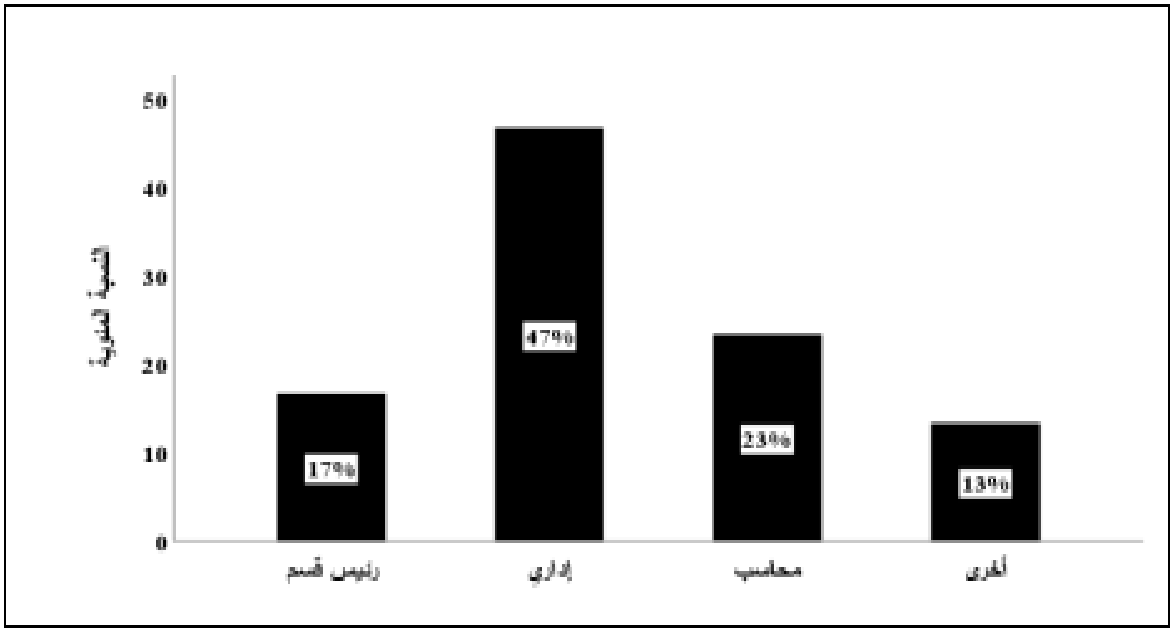
الجدول رقم (13) : توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المسمى الوظيفي

المتغير	الفئات	التكرار f	النسبة المئوية %
المسمى الوظيفي	مدير	–	–
	رئيس قسم	05	17
	إداري	14	47
	محاسب	07	23
	اخرى	04	13
	المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الطالبين الاعتماد على مخرجاتSPSS

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين من فئة الإداريين يمثلون المستوى الوظيفي الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (14) موظف وبنسبة مئوية بلغت (47) ، يليهم الموظفين من فئة المحاسبين حيث بلغ عددهم (07) موظفين وبنسبة مئوية بلغت (23) ، ثم الموظفين من فئة رؤساء الأقسام حيث بلغ عددهم (05) موظفين وبنسبة مئوية بلغت (17%)، أما أدنى نسبة فكانت للموظفين الذين ينتمون إلى فئات أخرى إذ بلغ عددهم (04) موظفين وبنسبة مقدارها (13) ، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (10) توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

خامسا وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير سنوات الخبرة

يوضح الجدول التالي، توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة:

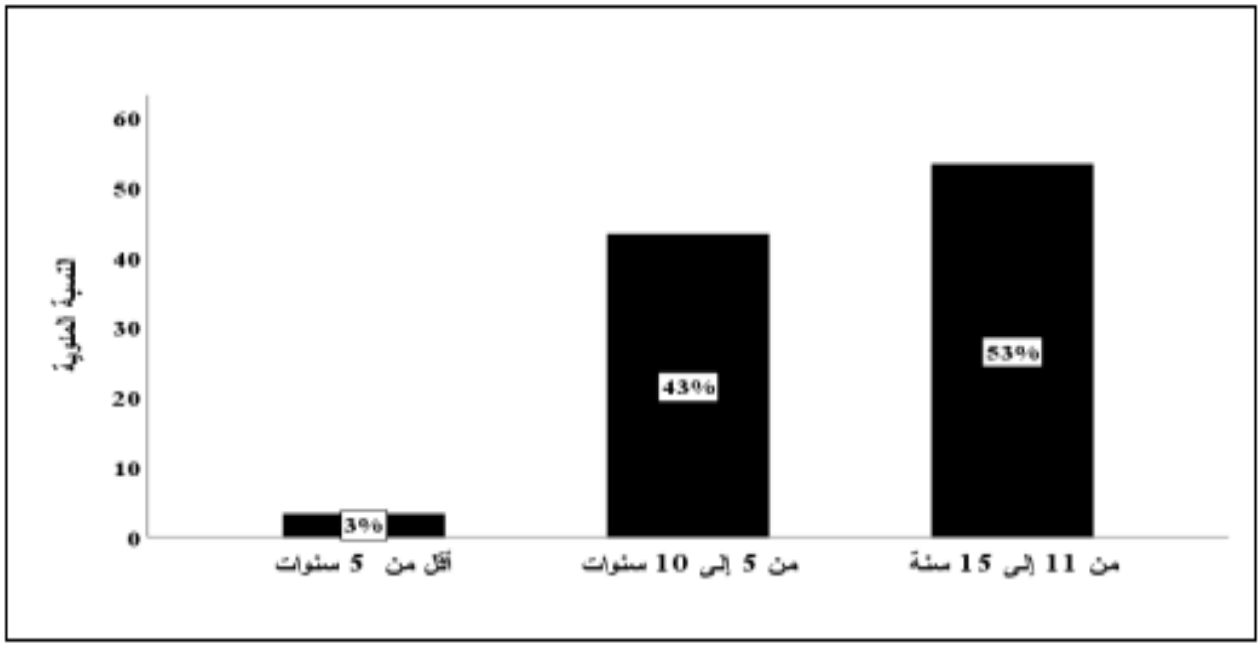
الجدول رقم (14) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
	–	f	%
سنوات الخبرة	أقل من5 سنوات	01	03
	من 05 إلى10سنوات	13	43
	أكثر من11 إلى15 سنة	16	53
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أنّ غالبية الموظفين في عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية [من 11 إلى 15سنة، حيث بلغ عددهم (16) موظف وبنسبة مقدارها (53) ، يليهم الموظفين الذين لديهم خبرة مهنية من 05 إلى 10 سنوات، حيث بلغ عددهم (13) موظف وبنسبة (43%)، في حين لم يتعدى مجموع الموظفين الذين لديهم خبرة أقل من 5 سنوات سوى موظف وحيد وبنسبة مقدارها (03). العينة. والشكل التالي يوضح ذلك: من إجمالي حجم

الشكل رقم :(11) توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة



المصدر : رسم مقتطع من مخرجات.SPSS

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المكونة لكل متغير من متغيرات الدراسة وكانت النتائج كما يلي:

أولا : تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين اتجاه عبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات.

يوضح الجدول رقم (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات

الجدول رقم:(15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات.

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي M	الانحراف المعياري SD	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
A1	يتم الإفصاح في الاسم والشكل القانوني وتطبيق عمل المؤسسة وأنشطتها الرئيسية	2.36	0.95	06	موافق
A2	يتم الإفصاح في القوائم المالية الأساسية والتسوية للمؤسسة	2.86	0.66	01	نعم
A3	يتم الإفصاح في الموضوعات التي تتعلق بأصحاب المصالح مثل: الزبائن عن مخاطر المستهلكين المجتمع الإحصائي لها	2.34	0.88	07	نعم
A4	يتم الإفصاح في فعالية نظام الرقابة الداخلية إظهار فعاليته وقوته	2.80	0.96	02	نعم
A5	يتم الإفصاح عن المعلومات ...المخاطر المالية التي تهتم لها المؤسسة	2.10	0.93	08	محايد

A6	يتم الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة	2.50	1.01	04	نعم
A7	تم الإفصاح عن المعلومات مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة	2.74	1.01	03	نعم
A8	يتم الإفصاح عن التنبؤ بربحية المؤسسة للسنة الاقتصادية	2.39	1.09	05	نعم
A9	يتم الافصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم	1.71	0.80	10	محايد
A10	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدرة اللازم للمساءلة والمتابعة من خلال نظام فعال	1.91	**1.16**	09	محايد

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات.SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (14) أن العبارة (A2) التي نصت على "يتم الإفصاح في القوائم المالية الأساسية والتسوية للمؤسسة. كانت أكثر العبارات مساهمة في إثراء عبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (M=2.86) و بانحراف معياري قدره (SD=0.66) يدل على عدم وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (A4) الخاصة ب " يتم الإفصاح في فعالية نظام الرقابة الداخلية إظهار فعاليته وقوته" بمتوسط حسابي (M=2.80) وانحراف معياري قدره (SD=0.96) معبرا عن عدم وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (A9) المتعلقة ب " يتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ومؤهلاتهم وعملية اختيارهم." على أدنى متوسط حسابي (M=1.71) وبانحراف معياري بلغ (SD=0.80) ما يدل على وجود تجانس في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة. وبشكل عام يمكن القول أن إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت بين درجة نعم ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert) الثلاثي، وهذا يدل

على انطباع إيجابي لدى موظفي عينة الدراسة في ملبنة طوملي حول أهمية عبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة إفصاحات حوكمة الشركات.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين اتجاه عبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح.

يوضح الجدول رقم (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور محور قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح.

الجدول رقم (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور محور قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح.

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي M	الانحراف المعياريSD	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
B1	تراعى المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي تقاريرها المالية	2.40	0.77	02	نعم
B2	تراعي المؤسسة عرض المعلومات المالية في وقت واحد وكافة مستخدمي تقاريرها المالية	2.23	0.81	03	محايد
B3	تقوم المؤسسة بالاستيراد الكتروني للمعلومات	2.67	0.60	01	نعم
B4	تراعي المؤسسة عرض المعلومات المالية وغير المالية بالقدر الكافي	1.87	0.81	05	محايد
B5	يتحصل أصحاب المصالح في المؤسسة على معلومات هامة وملائمة وذات علاقة بها على أسس منتظمة ودورية وفي الوقت المناسب	1.97	0.85	04	محايد

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات.SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (16) أن العبارة (B3) التي نصت على "تقوم المؤسسة بالاستيراد الكتروني للمعلومات. " كانت أكثر العبارات مساهمة في إثراء عبارات محور مدى استيعاب معايير التدقيق الجزائرية من طرف المدقق، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (M=2.67) وبانحراف معياري قدره (SD=0.60) يدل وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسطهذه العبارة، تليها العبارة (B1) الخاصة ب " تراعى المؤسسة عرض نفس محتوى المعلومات المالية وغير المالية لكافة مستخدمي تقاريرها المالية." بمتوسط حسابي (M2.40) وانحراف معياري قدره (0.77-SDمعبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (B4) المتعلقة ب " تراعي المؤسسة عرض المعلومات المالية وغير المالية بالقدر الكافي على أدنى متوسط حسابي M1.87) و بانحراف معياري بلغ (SD0.81) ما يدل على وجود تجانس في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت بين درجة نعم ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert) الثلاثي، وهذا يدل على انطباع إيجابي لدى موظفي عينة الدراسة في ملبنة طوملي بليدة بوسكن بالمدية حول أهمية عبارات محور قياس مدى التزام المؤسسة في تحقيق جودة الإفصاح .

المطلب الثالث اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، ننتقل الآن إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام اختبار (1) للعينة الواحدة (One Sample t Test)لتحليل عبارات الاستبيان، حيث تكون المحاور والمجموعات؛ بمعنى أفراد عينة الدراسة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (1)

المحسوبة أكبر من (1) الجدولية أو مستوى دلالة دالة إحصائيا (P0.05) وتكون المحاور والمجموعات سلبية بمعنى موظفي العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (1) المحسوبة أصغر من (1) الجدولية أو مستوى دلالة دالة إحصائيا (P<0.05)كما تكون المحاور والمجموعات حيادية إذا كان مستوى الدلالة غير دالة إحصائيا (P<.0.05)

أولا: الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى للدراسة الحالية على ما يلي: لا يوجد التزام لإفصاحات حوكمة الشركات من قبل ملبنة طوملي بولاية المدية وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار (١) للعينة الواحدة(One Sample t Test) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 17 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لاختبار الفرضية الأولى

البيان	المتوسط الحسابي M	الانحراف المعياري SD	اختبارt		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالةp	
الفرضية الأولى	2.33	0.42	8.52***	<0.001	مقبولة
مستوى الدلالة: p<0.001***					
قيمة (t) الجدولية عند درجة حرية 29 ومستوى دلالة 0.05 يساوي 2.05					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات.SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (16) أن الموظفين في عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على المحور الأول، حيث تشير النتائج أن قيمة اختبار (0.001 8.52) وهي أكبر من قيمة (6) الجدولية

(205)ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا ما يجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود التزام" من قبل ملبنة طوملي بولاية المدية لإفصاحات حوكمة الشركات."

ثانيا: الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: لا يوجد التزام لملبنة طوملي بولاية المدية في تحقيق جودة الإفصاح وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام اختبار (١) للعينة الواحدةTest One Sample والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 18: المتوسطات الحسابية

البيان	المتوسط الحسابي M	الانحراف المعياري SD	اختبارt		القرار الخاص بالفرضية
			القيمة الإحصائية	مستوى دلالةp	
الفرضية الأولى	2.22	0.56	7.56***	<0.001	مقبولة
مستوى الدلالة: p<0.001***					
قيمة(t) الجدولية عند درجة حرية 29 ومستوى دلالة 0.05 يساوي 2.05					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات.SPSS

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (17) أن الموظفين في عينة الدراسة يميلون إلى الموافقة على المحور الثاني، حيث تشير النتائج أن قيمة اختبار

(t=7.56p<0.001)وهي أكبر من قيمة (1) الجدولية(t=2.05) ودالة إحصائيا عند مستوى (0.05) ، وبالتالي يمكن القول أن هذا المحور إيجابي وهذا مايجعلنا ننفي الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على : وجود التزام لملبنة طوملي بولاية المدية في تحقيق جودة الإفصاح

خلاصة الفصل

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تجربة الجزائر في مجال حوكمة الشركات والمعوقات التي تواجه تطبيق مبادئ الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية والإجراءات التي تتخذها لفتح آفاق جديدة للنهوض بالحوكمة داخل المؤسسة الجزائرية.

بالنسبة للدراسة الميدانية فاستهدفت بشكل أساسي دراسة وتحليل دور الإفصاح في تفعيل الحوكمة

داخل المؤسسة الجزائرية، ومن خلال تحليل البيانات تأكد من أنه هناك التزام بتطبيق حوكمة الشركات داخل ملبنة طوملي، كما أنه . يوجد تطبيق المبدأ الإفصاح وجودته في تقاريرها المالية بالإضافة إلى عدم وعي بعض الأفراد داخل المؤسسة لمفهوم الحوكمة والإفصاح بشكل عام.

خاتمة عامة

في الأخير ما يمكننا قوله أنّ دور الإفصاح يعتبر أحد الأدوات الأساسية في تفعيل الحوكمة وتحسين أداء المؤسسات وتعزيز ثقة المستثمرين والأطراف المعنية، فإنّ الإفصاح الشفاف والدقيق يساعد في تشكيل صورة واضحة عن أداء المؤسسة والمخاطر التي يمكن أن تواجهها، كما يساهم في تحسين الشفافية والمساءلة وبالتالي يعزز الثقة في السوق.

وبناءً على ذلك، يعد قياس مستوى الإفصاح في المؤسسات وتطبيق المعايير والمبادئ المتعلقة بالإفصاح، عاملاً حاسماً في نجاح وتفعيل الحوكمة. ويجب على المؤسسات اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين جودة ونطاق الإفصاح الخاص بهم لتحسين المردودية وزيادة الثقة العامة ونظرا لمما سبق يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو المبدأ الأساسي لتفعيل الحوكمة السليمة داخل المؤسسات، والذي من خلاله يتم إيصال المعلومات على مستخدميها، ويعتبر أيضا موضوع ذو أهمية لما له من أثر على القرارات المتخذة من خلال توفير المعلومة الواضحة والمفهومة في الوقت وبالكم المناسب وتعتبر الحوكمة إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالاقتصاد من خلال الانعكاس الإيجابي لتطبيق مبادئها على الإفصاح فهي أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد؛

كما يمكننا القول أن الإفصاح والحوكمة وجهان لعملة واحدة فالإفصاح أداة رقابية للحوكمة والحوكمة بمبادئها تساهم في التطبيق الفعال للإفصاح داخل المنشأة الاقتصادية وعموما تعتبر الحوكمة المدخل الفعال والحل المتكامل لتحقيق الإفصاح وجودته في القوائم المالية؛

وعليه فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية التي اعتمدت في هذا البحث تم التوصل أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

بالنسبة للفرضية الأولى والتي مضمونها الأزمة المالية والانهيارات المؤسسية من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالحوكمة فقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال الجانب النظري الذي تبين من خلاله أن الأزمات المالية والانهيارات المؤسسية من الأسباب التي جلبت اهتمام عالم الأعمال بالحوكمة، حيث اتضح أن الحوكمة هي الطريقة المثلى لرسم القواعد والإجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات بهدف تحقيق مصالح الأطراف التي لها علاقة بالشركة، بالإضافة إلى تقليل التضارب في المصالح داخل المؤسسة؛

بالنسبة للفرضية الثانية والمتمثلة في " محددات جودة الإفصاح المحاسبي بما يؤدي على تفعيل حوكمة الشركات دوره في فرض الرقابة على المؤسسة" تم إثبات صحة هذه الفرضية حيث يعتبر الإفصاح أداة تحقق جودة الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية، وذلك لتوفره على شروط من أهمها المستوى المطلوب توفره في البيانات المالية والطرق المتبعة في الإفصاح وتوفره كذلك على المعلومات في الوقت المناسب وعرض البيانات بشكل دقيق؛

أما بالنسبة للفرضية الثالثة نصت على الإفصاح المحاسبي المطبق في المؤسسة يمكن أن يؤثر بالإيجاب على حوكمتها" تأكدنا من صحة هذه الفرضية بعد تأييد أغلبية الأفراد وميلهم إلى الموافقة على أن الإفصاح المطبق داخل ملبنة طوملي صحيح ويتماشى مع الشروط التي ينص عليها ويؤثر إيجابا على الحوكمة داخل المؤسسة وهذا عند المستوى .0.05

2-التوصيات:

بناءا على ما سبق من خلال الدراسة النظرية والميدانية إرتينا انه لابد من طرح مجموعة من التوصيات المتمثلة في:

- ✓ ضرورة تعزيز الحوكمة وتطبيق مبادئها داخل المؤسسات الجزائرية؛
- ✓ إعطاء أهمية أكبر للإفصاح المحاسبي، ذلك أن الإقبال على تبني حوكمة جديدة يلزم أن يكون في المقام الأول وسيلة تضمن الإعداد الجيد للقوائم المالية للشركة؛
- ✓ ضرورة نشر الوعي لمفهوم الحوكمة والإفصاح وتعزيز ثقافة ممارستهما؛
- ✓ نشر ثقافة النزاهة الالتزام والمساءلة بين مختلف مسئولي الشركات العمل على أجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال.

آفاق الدراسة:

لقد تناول هذا البحث موضوع دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات ونظرا لاتساع الموضوع لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه، لذا يمكن إدراج بعض المواضيع في هذا الصدد والتي لها علاقة بالبحث دور حوكمة الشركات في تدعيم الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الجزائرية دعم وسائل الإفصاح التي تستعملها الشركات من أجل ضمان رفع مستواها ضرورة التأكيد على أنظمة مالية وإدارية وهيكل إداري واضح كجوهر لعملية الحوكمة وجود والإفصاح.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1- إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2009.

2- أحمد حكمت الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالة الدراسة، دار الثقافة الأردن،1999.

3- أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2012.

4- أحمد علي خضر،"الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات"، دار الفكر الجامعي،2012.

5- احمد نور، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح، الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

6- أمين السيد أحمد لطفي،"المراجعة وحوكمة الشركات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2010.

7- بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة دراسة حالة العربية السعودية، بحوث اقتصادية عربية، بدون مكان النشر، العدد 26-27 ،2014.

8- جون سوبيفيان وآخرون، ترجمة سمير كريم، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، بدون ناشر، واشنطن 2003م.

9- حلوة حنان رضوان محمد، نظرية المحاسبة، سوريا، منشورات جامعة حلب، 1990.

10- حنان رضوان حلوى، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير ، دار وائل للنشر والتوزيع،ط1 ، عمان2003.

11- الدونس هندريكسن، النظرية المحاسبية، ترجمة وتعريف كمال خليفة أبو زيد – ط4، الإسكندرية، 1990.

12- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2003.

13- سامي محمد الخرابشة، حوكمة شركات المساهمة المدرجة في البورصة دراسة مقارنة الطبعة الاولى عمان الاردن، مطبعة الجامعة الاردنية، 2013 .

14- الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى ، الكويت، مطبعة ذات السلاسل، 1991.

15- صلاح جودة، الحوكمة مالها وما عليها، بدون ناشر، القاهرة، 2003.

16- طارق عبدالعال حماد، حوكمة الشركات الأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005 .

17- طالب علاء فرحان، ايمان شيحان المشهداني الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشرو التوزيع، عمان – الأردن

18- عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م.

19- عدنان قباجة وآخرون، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس، فلسطين، 2008.

20- عطا الله داود خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية، الحرية للنشر والتوزيع القاهرة، 2009م.

21- غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة الشركات، دار الجامع للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

22- محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.

23- محمد مبروكي أبو زيد الحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع 2005.

24- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري (دراسة مقارنة) الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006.

25- محمد مطر وعبد الناصر نور، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، الة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3 العدد 1، كانون الثاني 2007.

26- محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، الرياض، مجلة جامعة سعود، 1993.

27- نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن،2003.

28- وصفي عبد الفاتح أبوالمكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، الدار الجامعية الجديدة للنشر –الإسكندرية ،2000.

29- يزيد غضبان حسام الدين، محاضرات في نظرية الحوكمة الشركات، دار الجامع للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

أطروحات ومذكرات تخرج

1-حواس صالح، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، قسم التسيير، جامعة الجزائر، 2007- 2008.

2- داود خيرة، الإفصاح المحاسبي والقياس المحاسبي" محاضرة السنة أولى ماستر، محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية .

3- داود خيرة، محددات حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكاس ذلك على أداءها أطروحة دكتراه، كلية العلوم ٱلإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، 2017/2016.

4- سليم بشير قشطة، دور الإفصاح المحاسبي في دعم أنظمة الرقابة المالية والمساءلة في المنظمات الأهلية بقطاع غزة، مذكرة ماستر كلية العلوم التجارة، الجامعة الإسلامية،2017.

5- سليمة بولحمر، خديجة بوشطول، جودة الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2013-2014.

6- طلحة أحمد، "أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماجيستير، تخصص نقود ومالية 2 جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2012/2010 .

7-عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجيستير، تخصص مالية ومحاسبة، علوم الإقتصاد، جامعة المدية، 2008- 2009.

8- عهد علي سعيد، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الإقتصاد،لاسوريا 2009.

9- فكري عبد الغني محمد جودة، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في البنوك الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل

للرقابة البنكية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،2008.

10- قاضي فاطمة الزهراء" أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013/2012.

11- ماجد إسماعيل أبو حمام،"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية"_دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

12- ورقة بحثية تحت عنوان، قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبية المصرية ،2015، المؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة بكلية التجارة، جامعة القاهرة 2017

مجلات وملتقيات

1- احمد رجب عبد المالك، إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد 10،2011.

2- أحمد محمد نكر، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبية المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبية الدولية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2008.

3- أعمر عزاوي وبوزيد سايح، دور حوكمة الشركات في تقييم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي29-30 نوفمبر 2011.

4- التقارير المالية، وأجاب هذا التقرير عن الأسئلة المتعلقة بمسؤوليات المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين، علاقة المساهم بمجلس الإدارة، دور لجنة المراجعة، كيفية تعيين ومكافئة مسيري الشركة، وذلك من اجل إعادة التوازن لهياكل السلطة والمسؤولية داخل المؤسسة.

5- جميل أحمد، سفير محمد، "تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح"، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر_بسكرة، الجزائر، يومي 06_07 ماي 2011.

6- حمزة العرابي، إيمان نورة، دور إدارة الجودة الشاملة في تعزيز حوكمة الشركات، مجلة الابحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد 14 ،جوان 2016.

7- روازقي محمد، زيات عادل،طرق إعداد البيانات المالية ودورها في رفع كفاءة الأسواق المالية على ضوء المعايير المحاسبية الدولية، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الأول، المحاسبة والمراجعة في ظل الأعمال الدولية، جامعة المسيلة 04-05 ديسمبر 2012.

8- زياد هاشم السقا، دور النشر الإلكتروني للقوائم المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل مستجدات بيئة الأعمال الدولية، جامعة المسيلة يومي 04- 05 ديسمبر 2012.

9- السيد أحمد، مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين مهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري، مجلة البحوث التجارية المحاد 15 ، العدد 02، 1993.

10- السيد عبد المقصود ديبان، متطلبات الإفصاح المحاسبي عن أداء الحالي والمستقبلي في القوائم المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية ، العدد الأول، 1987.

11- شيخي بلال، متطلبات الافصاح المحاسبي ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثره على تطوير المحتوى الاعلامي للقوائم المالية، مجلة دراسات اقتصادية، جويلية 2012، العدد 20، مركز البصيرة البحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر.

12- صبايحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة –مع التركيز على التجربة الجزائرية–، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 19–20 نوفمبر 2013.

13- صدم محمد محمود الحيالي، دور الشفافية في تعزيز البعد الثقافي للمعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصاد، مجلة 4 العدد10 ،2008 جامعة تكريت كلية الإدارة والإقتصاد.

14- ضيف الله محمد الهادي، الاتجاهات وظيفة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولي، مداخلة مقدمة المؤتمر الدولي الأول، المحاسبة والمراجعة في ظل الأعمال الدولية، جامعة المسيلة، 04–05 ديسمبر 2012.

15- طه عبد الجابر، الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، 1999، العدد 9، مصر، جامعة الأزهر.

16- عاشور مزريق، صورية معموري، حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الاداري وإمكانية التجسيد الفعلي، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات

كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06-07. 2006.

17- علي احمد زين، حسني عبد الجليل صبيحي، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الاصالح الاقتصادي والهيكلي، القاهرة، مصر 2006 ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2009.

18- عمر إقبال توفيق "معايير تدقيق التحكم المؤسسي حوكمة الشركات في يظل معايير التدقيق المتعارف عليها_إطار مقترح_ مجلة الأداء مارس 2014 العدد، 136، الأردن، جامعة جرش.

19- عمر الشريفي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام البنكي، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20 -21أكتوبر 2009 .

20- لطيف زبود، عقبة الرضا، رولا لايقة" الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم30، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية على خط، 2006، العدد2، المجلد28، متاح على www.tishreen.shern.net

21- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ،حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، نشرة اقتصادية، أوت 2008.

22- مركز المشروعات الدولية الخاصة، حكومة الشركات أساس نمو الاقتصاد الجزائري، النشرة الدورية "حكومة الشركات: قضايا واتجاهات"، العدد 13 ،2008.

23- مصطفى السعدني، "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات":جمعية المحاسبة ومدققي الحسابات ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، دولة الإمارات العربية، يومي 4_5 ديسمبر 2007 .

24- مصطفى حسن بسيوني السعدني، الشفافية والإفصاح في اطار حوكمة الشركات، ورقة مقدمة في ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة، من أجل الإصلاح الإقتصادي والهكلي، لبقلهرة 2006م.

25- مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية بالتقارير المالية وحوكمة الشركات المؤتمر الدولي حول مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة،5/4 ديسمبر 2007، الامارات العربية المتحدة، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات

26- نجيب ومحمد صادق حسن، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس حول أخلاقيات الأعمال مجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 2006 .

مراجع باللغة الأجنبية

1- robert A.B. minks and noll minow ;op.cit, p1

2- - Houssem Rachdi ،la gouvernance bancaire : Université of Tunis Elmanar ،Tunisie.

3- Grant kirkpatrick،The OECD principles as a reference point for good corporate covernance،To a Regional Seminar on Corporate governance for Banks in Asia،Hong Kong،19-20 June 2006،.

4- Organisation for Economic Co-operation and development OECD priciples of corporate governance،january ،2004 ،

5- Alexandre Hervé et Mathieu paquerot, efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants, finance contrôle stratégie, N° 2 , volume 3, juin 2000,

6- Charles Omane, cteven fariis et Willem Butter, la gouvernance d’entreprise dans les pays en L’OECD, Cahier de politique èconomique N°23,paris, 2003,.

7- Alexandre Hervé et Mathieu paquerot, efficacité des structures de contrôle et enracinement des dirigeants, finance contrôle stratégie, N° 2 , volume 3, juin 2000,
8- Achour Zyed, Abdelwahd Omri,"Philanthropie et gouvernance d'entreprise dans le contexte tunisien", revue de l'Economie et de Management, faculté des sciences économiques et de gestion, université de Tlemcen, N°07: "Gouvernance d'entreprise, éthique des affaires et responsabilité sociale de l'entreprise", Avril 2008,.
9- Benoit Pigé, Xavier Paper, "Normes comptables internationales et gouvernance des entreprises – les sens des normes IFRS", éditions EMS, 2em édition, 2009,.
10- disponible sur site d'internetM http/www.almohasben.com31/05/2023à 19،06.

مواقع الكترونية

1-حسين القاضي ومأمون الحمدان،مقدمة عن المعايير المحاسبية الدولية، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة دمشق الموقع الالكتروني. www.kantakji.com

الملاحق